سُكُوتُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ الرُّوَاةِ فِيْ كِتَابِهِ

((الجَرْحُ وَالتَّعْدِيْلُ))

إِعْدادُ :
د. عُمَرَ بْنِ رُفُودٍ السُّفْيَانِيِّ
اْلأُسْتَاذِ الْمُسَاعِدِ فِي كُلِّيَّةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ فِي الْجَامِعَةِ.

مُقَدِّمَة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه أجمعين.... وبعد:

فقد كنت أثناء إشرافي على بحوث بعض الطلبة في كلية الحديث في المرحلة الجامعية اقترح عليهم دراسة بعض المواضيع المتعلقة بالجرح والتعديل، وكان من ضمن ما طرحته على بعض الدفعات النظر في الرواة الذين سكت عنهم ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل.

وقد كان الطلاب يغوصون في هذا الموضوع العميق فمنهم المقل ومنهم المستكثر، لكن يبقى أن أعمال الطلاب لا تعدو أن تكون تدريباً لهم وتعويداً على البحث والتنقيب.

وقد ظلت فكرة إجراء دراسة شاملة لكل من سكت عنهم ابن أبي حاتم في هذا الكتاب تراودني، وذلك لبيان حالهم، وهل سكوته يعد تعديلاً، أو تجريحاً، أو توقفاً في حال الراوي؛ كل ذلك من خلال الدراسة العملية لجميع هؤلاء الرواة.

بيد أن الأمر تتضح صعوبته ووعورته حيال هذا العدد الكبير من الرواة الذين سكت عنهم؛ فدراستهم كافة تحتاج من الجهد والوقت الشيء الكثير، وهو ما لا يتوفر في أحوالنا هذه الأيام مع كثرة المشاغل، وقصور الهمم، وقلة المعين، والله المستعان على كل حال.

وقد رأيت أن ما لا يدرك جلُّه لا يترك كله، فبدا لي أن أقوم بدراسة الموضوع دراسة نظرية، تتمثل في جمع ما تيسر لي الوقوف عليه من أقوال الباحثين في سكوت ابن أبي حاتم ، ودراسة عملية تتمثل في دراسة نماذج من هؤلاء الرواة تبين أحوال المسكوت عنهم، وأنهم ليسوا كلهم في درجة واحدة.

أَهَمِّيَةُ المَوْضُوْعِ "أسباب اختياره"

أرى أنَّ أهميةَ هذا الموضوعِ تتلخَّصُ في النقاط الآتية:

الأولى:

الاختلاف الحاصل في تفسير سكوت ابن أبي حاتم؛ حيث اختلفت أنظار الباحثين وأقوالهم في سكوته عن الراوي، فبعضهم يرى أنَّ مَنْ سكت عنه يكونُ مجهولاً، وبعضهم يرى أن سكوته يُعَدُّ توثيقاً ضمنياً، وبعضهم لا يرى هذا ولا ذاك، وربما توقف بعضهم في إصدار حكم معين على هؤلاء الرواة.

ولاشك أنَّ البحث عن أحوالهم ومعرفة منهج الإمام فيهم؛ أمرٌ غايةٌ في الأهمية، يخدم كلَّ مَنْ له علاقة بهذا الفن.

الثانية:

وجودُ عددٍ كبيرٍ من الرواة ممن سكت عنهم يعدون بالآلاف، ولاشك أنَّ الحاجةَ قائمةٌ لمعرفة حال هؤلاء الرواة، أو منهج ابن أبي حاتم حيالهم، وهل يكونوا في حيز الثقات؟ فيحكم لهم بذلك أم في حيز المجاهيل؟ أم أنَّ الأمر فيه تفصيلٌ أدقُّ من هذا، وكلُّ ذلك لا يتأتى إلا بدراسة عمليةٍ لهؤلاء الرواة.

الثالثة:

أنَّ هذا الموضوع لم يُدْرَسْ – حسب علمي – دراسةً مفصلةً تفي بحقه، وإِنْ وُجِدَتْ بعض المقالات أو الإشارات في بعض كتب العلماء والباحثين المعاصرين، لكنها – غالباً – تَنُصُّ على رأيٍ واحدٍ هو ما ظهر للباحث وترجَّح لديه.

الرابعة:

في طَرْقِ هذا الموضوع إضافةٌ ضروريةٌ يحتاجها طلاب هذا العلم الشريف – أعني علم الحديث –.

هذه هي أهم الأسباب في نظري لدراسة هذا الموضوع.

تَنْبِيْهٌ:

كثيراً ما يُقْرِنُونَ مَعَ سُكُوتِ ابن أبي حاتم سُكُوتَ البخاريِّ ، وبعضهم يضيفُ سكوتَ الأئمةِ عموماً عن الراوي، لكنيَّ لم أتطرَّق لذلك؛ لأنَّ البخاريَّ وغيرَه لم يَنُصُّوا – حسب علمي– في كتبهم على تركِ رواةٍ خَالِيْن من الجرحِ رجاءَ وُجُوْدِهِ فيهم كما ذكر ابن أبي حاتم، ولذلك سيقتصر كلامي على سكوته لهذه الحيثية فحسب؛ والله I الموفق.

" خطّة البحث"

ينقسمُ هذا البحثُ إلى مقدمةٍ ومبحثينِ:

أما المقدمةُ فقد ذكرتُ فيها بعد الافتتاحيةِ أهميةَ الموضوعِ وسببَ اختياره، وتنبيه، وخطة البحث.

أما المبحثان فهما:

المبحث الأول: آرَاءُ العُلَمَاءِ وَالبَاحِثِينَ في سُكُوْتِ ابن أَبِي حَاتِمٍ.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مَنْ رأى أنَّ سكوت ابن أبي حاتم يُعَدُّ تجهيلاً منه للراوي.

المطلب الثاني: مَنْ قالَ إنَّ سكوتَه يُعَدُّ توثيقاً ضمنياً.

المطلب الثالث: مَنْ قالَ: لا يُعَدُّ سكوتُه جرحاً ولا تعديلاً.

المبحث الثاني: نماذج من الرواةِ الذين ذكرهم ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل وسَكَتَ عنهم.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: من سَكَتَ عنهم وهم ثقات.

المطلب الثاني: من سكت عنهم وقد اختلف فيهم النقاد.

المطلب الثالث: من سكت عنهم وهم مجاهيل.

المطلب الرابع: من سكت عنهم وهم ضعفاء.

ثم الخاتمة وقد ذكرتُ فيها أهم نتائج البحث.

ثم قائمةٌ بالمراجع العامة ففهرس الموضوعات.

مَنْهَجُ البَحْثِ:

1 – لقد حاولتُ تَتَبُّعَ أقوالَ الباحثينَ من خلال ما تيسَّر لي من إطلاعٍ على ما كتبوه نصاً أو استنباطاً، فذكرتُ ذلك القولَ مع عَزْوِهِ إلى صاحبهِ في الحاشية بذكر المصدر.

2 – قمتُ بِتَتَبُّعِ أقوالِ العلماءِ في تراجمِ الرواةِ؛ مَحَلَ البحثِ من خلال كتبِ الرجالِ أو الشروحِ وأحياناً كتبُ الروايةِ، وكلُّ قولٍ وَجَدْتُهُ فإني أثبته وأعْزُوهُ إلى قائِلهِ مع ذكر المصدرِ.

3 – إذا كان الراوي من المختلف فيهم؛ فأبدأ بِذِكْرِ من عدّله، ثمَّ اتبعه بذكر من جَرْحِهِ.

4 – في نهاية ترجمة كل راوٍ أذكر خلاصة؛ أَرَى أنها تجملُ ما وَرَدَ فيهِ بحيثُ تكونُ حكماً كلياً يبينُ حالَهُ.

هذا واللهَ العظيمَ أسأَلُ أنْ يجعلَ هذا العملَ خَالِصَاً لوجههِ الكريمَ، نافعاً لكاتبهِ وقارئِهِ، كما أسأَلُهُ أنْ يجزيَ عنيّ خيراً كلَّ منْ أعَانني عليهِ بمعلومةٍ أو نَصِيحَةٍ أو تَوجِيهٍ أو مُسَاعَدَةٍ في هذا البحث، إنه جوادٌ كريمٌ وصلى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله تعالى أولاً وآخراً.

تمهيد

المتتبع لكتب التراجم المتقدمة والمتأخرة مثل تواريخ الإمام البخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وغيرها يجد أن الأئمة مثل البخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من الأئمة يذكرون معلومات عن الراوي مثل اسمه ونسبه وشيوخه وربما تلاميذه، لكنهم في أحايين كثيرة لا يعرِّفون بحال الراوي من حيث الجرح والتعديل؛ أي يسكتون عنه، وهو اصطلاح أصبح يطلق على كثير من الرواة فيقال مثلاً: ذكره البخاري وسكت عنه أو ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً...الخ

وهذا أصبح مثار نقاش لدى كثير من العلماء والباحثين المهتمين بشأن الحديث هل سكوت هؤلاء الأئمة عن الرواة وعدم ذكر جرح أو تعديل فيهم يعد تعديلاً أو تجهيلاً لهم.

وقد حوى كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الكثير من هؤلاء الرواة الذين سكت عنهم فلم يذكر فيهم جرحاً ولا تعديلاً، حيث بلغ عددهم الآلاف.

وقد بدا لي أن ألج هذا الباب مجمعاً ما تيسر لي من أقوال الأئمة السابقين واللاحقين حول سكوت ابن أبي حاتم خاصة مدعماً ذلك بدراسة أمثلة ونماذج تبين ما رأيته يترجح لي في هذه المسألة من أقوال فكان هذا البحث المتواضع والله المسؤول وحده أن يسدد الأفهام والخطا، وأن يلهمنا الصواب إنه جواد كريم.

المبحث الأول:

آراء العلماء والباحثين في سكوت ابن أبي حاتم.

اختلفت نظرةُ كثيرٍ من الباحثين إلى سكوتِ ابن أبي حاتم عن الرواة!.

أي ذكره لهم في كتابه الجرح والتعديل، دون جرحٍ أو تعديلٍ فيهم، هل يُعَدُّ سكوته تجهيلاً لهم؛ أي يحكم عليهم بأنهم مجاهيل عنده، أو أنَّ سكوته يُعَدُّ تعديلاً لهم – ضِمنياً – باعتبارِ أنَّه لم يذكر فيهم ما يخرجهم عن حيِّز العدالة ؟ أم أنَّ الأمر فيه تفصيلٌ، للعلماء في هذه المسألة ثلاثة أراء؛ قد جعلتها في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

من رأى أنَّ سكوتَ ابن أبي حاتمٍ يُعَدُّ تجهيلاً منه للراوي.

وهذا يَرِدُ إما بتصريحٍ من قائله، أو يُعرف ذلك من خلال صنيعه، وأوّلُ مَنْ عُرِفَ عنه ذلك هو ابن القطان؛ حيثُ ذُكِرَ أحدُ الرواةِ واسمه مهدي بن عيسى الواسطي ، فقال بعد أن ذكر عدةً من شيوخه: روى عنه الرَّازِيَانِ، ولم يَذْكُرْ فيه أبو محمد بن أبي حاتم تجريحاً ولا تعديلاً؛ فهو عنده مجهول الحال، وليس في رواية أبيه وأبي زرعة عنه ما يقضي له بحسن الحال فقد رويا عمن لا يثقان.أهـ.[1]

وقال عند كلامه عن محمد بن عبد الرحمن بن عرق : ذكره أبو حاتم ولم

(1) بيان الوهم والإيهام (3 / 230 – 231).

يذكر له حالاً فهي عنده مجهولة.أهـ.(1)

وقال عند كلامه على سند حديثٍ: كلُّ من في هذا الإسناد معروفٌ إلا محمد ابن الحصين فإنه مختلف فيه، ومجهول الحال، وكان عمر بن علي المقدمي، والدراوردي يقولان: عن قدامة بن موسى عن أيوب بن الحصين ، وقال عثمان ابن عمر: أنبأ قدامة بن موسى حدثني رجل من بني حنظلة، ذكر هذا الاختلاف فيه البخاري ، ولم يعرف هو ولا ابن أبي حاتم من حاله بشيء فهي عندهما مجهولة.(2)

فابن القطان يرى أن سكوت البخاريِّ ، وابن أبي حاتم يعني جهالة حال الراوي عندهما على أقلِّ تقدير.

ومن هؤلاءِ الأئمةِ الإمامُ الذهبي ؛ فقد قال رحمه الله I:

ثم اعلم أنَّ كلَّ مَنْ أقولُ فيهِ مجهولٌ ولا أسنِدُهُ إلى قائلٍ، فإنَّ ذلك هو قولُ أبي حاتم فيه، وسيأتي من ذلك شيء كثير جداً فاعلمه.أهـ.(3)

وقال رحمه الله I في ترجمةِ أبان بن عمر الوالبي :

مجهولٌ، وكلُّ من أقولُ مجهولٌ فهو قولُ أبي حاتم فيه.أهـ.(4)

ومعلومٌ أنَّ معظمَ ما في كتاب " الجرح والتعديل " مِنْ أقاويلَ في الرواةِ

---

(1) كذا في بيان الوهم والإيهام (4 / 617) ، وانظر فيض القدير (5 / 87)، والصواب أن يقول: ذكره ابن أبي حاتم. كما أنه قال في فيض القدير (مجهول) وليس مجهولة.

(2) بيان الوهم والإيهام (3 / 390).

(3) ميزان الاعتدال (1 / 119) والذهبي يبدو أنه نسب القول لأبي حاتم على اعتبار أن الكثير من مادة الجرح والتعديل أجوبته لابنه على أسئلته، وإلا فمعلوم أن السكوت هنا يكون لابن أبي حاتم وليس لأبيه والله أعلم..

(4) المغني في ضعفاء الرجال (1 / 7).

هي للإمام محمد بن إدريس الشهير بأبي حاتم.

وبالرجوع إلى بعض التراجم التي نصَّ الذهبي على جهالةِ أصحابها، ومقارنة ذلك بما ذكره ابن أبي حاتم نجد أنَّ نسبةً منهم ممن سكتَ عنه ابن أبي حاتم.

وأكثرُ مَنْ نصَّ الذهبيُّ على جهالتهم فقد نَصَّ عليهم أبو حاتم ، والذهبي كثيراً ما يُصرِّحُ بأنَّ أبا حاتم قال عنه مجهولٌ.

لكن بتتبع نماذجَ من هؤلاء المجاهيل عند الذهبيِّ نَجِدُ أنهم ممن سَكَتَ عنهم ابن أبي حاتم ، وهذا يدلُّ على أنَّ الذهبيَّ يعتبرُ سكوتَ ابنُ أبي حاتمٍ عن الراوي كما لو نصَّ على جهالته.

وفيما يلي بعض النماذج ممن هذا حالهم:

1– قال في ترجمة إسحاق بن سعد بن عبادة : له رواية ولا يكاد يُعرف، ولكني لم أذكر في كتابي هذا كلَّ مَنْ لا يُعْرَفُ؛ بل ذكرتُ منهم خلقاً، وأستوعبُ مَنْ قالَ فيه أبو حاتم مجهولٌ، رَوَى عن أبيه سَعْدٍ وعنه سعيد الصرافِ. أهـ.

وقد تَرْجَمَهُ ابن أبي حاتم فقالَ: إسحاق بن سعد بن عبادة الأنصاري روى عن أبيه، روى عنه سعيدُ الصراف، يُعَدُّ في المدينيين، سمعتُ أبي وأبا زرعة يقولان ذلك.أهـ.[1]

فلم يَذْكُرْ فيهِ جَرْحَاً وَلا تَعْدِيْلاً.

2 – وقال رحمه الله I:

إسماعيلُ بن يوسف مجهولٌ.أهـ.

وقال ابن أبي حاتم: إسماعيل بن يوسف بن صدقة أبو محمد الأزدي؛

(1) ميزان الاعتدال (1 / 343) ، والجرح والتعديل (2 / 221).

روى عن اليمان بن عدي، روى عنه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زريق، سمعتُ أبي وأبا زرعة يقولان ذلك، زاد أبو زرعة يُعَدُّ في الشاميين والظاهر أنَّه هو[1].

3 – وقال رحمه الله I:

إياسُ بن نذير الضبِّي الكوفي ذَكَرَهُ ابن أبي حاتم، وبيض مجهولٌ.أهـ.

وقال ابن أبي حاتم: إياس بن نذير روى عن شبرمة بن الطفيل عن علي، روى عنه أبو حيان يحيى بن سعيد بن حيان التيمى يُعَدُّ في الكوفيين، سمعتُ أبي وأبا زرعة يقولان ذلك.أهـ[2].

4 – وقال رحمه الله I:

بسطام بن حريث مجهولُ الحالِ؛ سمع أشعب بن عبد الله الحداني....تفرَّدَ عنه سليمان بن حرب.أهـ.

وقال ابن أبي حاتم: بسطام بن حريث أبو يحيى الأصفر؛ روى عن أشعث الحداني، روى عنه سليمان بن حرب، سمعتُ أبي يقول ذلك. أهـ.[3]

5– وقال رحمه الله I: الحسن بن يزيد العجلي عن ابن مسعودٍ، وعنه عبد الله بن أبي نجيح؛ مجهولٌ.

وقال ابن أبي حاتم: الحسنُ بن يزيد العجلي روى عن ابن مسعود؛ روى عنه ابن أبي نجيح، سمعتُ أبي يقول ذلك.أهـ.[4]

---

(1) ميزان الاعتدال (1 / 418) ، والجرح والتعديل (2 / 204).

(2) ميزان الاعتدال (1 / 451) ، والجرح والتعديل (2 / 282).

(3) ميزان الاعتدال (2 / 18) ، والجرح والتعديل (2 / 415).

(4) ميزان الاعتدال (2 / 280) ، والجرح والتعديل (3 / 42).

6 – وقال رحمه الله I:

حصين بن عبد الرحمن النخعي عن الشعبي قوله؛ وعنه حفص بن غياث مجهولٌ.

وقال ابن أبي حاتم: حصين بن عبد الرحمن النخعي أخو سلم بن عبد الرحمن؛ روى عن الشعبي، روى عنه حفص بن غياث، سمعتُ أبي يقول ذلك.[1]

7 – وقال رحمه الله I:

حفص بن صالح عن حسان بن منصور؛ مجهولٌ ذَكَرَهُ في ترجمة حسَّان.أهـ.

وقال ابن أبي حاتم: حفص بن صالح الجشمي روى عن حسان بن منصور، روى عنه سعيد بن أبي أيوب سمعتُ أبي يقول ذلك.أهـ.[2]

8 – وقال رحمه الله I:

الحَكَم بن محمد عن أبي الهيثم الضمري مجهولٌ. أهـ.

وقال ابن أبي حاتم: الحكم بن محمد أبو مُضَر؛ مصريٌّ روى عن الحسن بن غالب، وعقبة بن سنان، وأبي الهيثم الضمري، والقاسم بن عبد الرحمن، وطلحة، روى عنه سعيد بن أبي أيوب، سمعتُ أبي يقول ذلك. أهـ.[3]

9 – وقال رحمه الله I :

أبو قرَّةُ الأسدي حَدَّثَ ببلد صيداء عن سعيد بن المسيب مجهولٌ. أهـ.

---

(1) ميزان الاعتدال (2 / 312) ، والجرح والتعديل (3 / 194).

(2) ميزان الاعتدال (2 / 321) ، والجرح والتعديل (3 / 174).

(3) ميزان الاعتدال (2 / 345) ، والجرح والتعديل (3 / 127).

وقال ابن أبي حاتم: أبو قرَّة الأسدي الصيداوي من أهل البادية؛ سمع ابن المسيب، روى عنه النضر بن شميل، سمعتُ أبي يقول ذلك. أهـ.[1]

فهذه بعض النماذج ولم أقصد الاستقصاء، ويفهم منها أنَّ الذهبي – رحمه الله I – يعتبرُ سكوتَ ابن أبي حاتم عن الراوي؛ أنَّه لا يخرجه عن حيِّز الجهالة.

وقريبٌ من هذا؛ من قال عنه الحافظ ابن حجر في " التقريب " مقبولٌ.

فإنَّ من قال فيه " مقبول " نَصَّ أنه إنْ توبعَ وإلا فهو لَيْنٌ.

وقد وجدتُ بالاستقراء والتتبع أنَّ كثيراً من هؤلاء الرواةِ؛ هم ممن سَكَتَ عنهم ابن أبي حاتم.

وإليكَ بعض النماذج التي توضحه:

1 – قال الحافظ رحمه الله I:

إبراهيم بن عبد الله بن عبدٍ؛ بلا إضافة القاريّ،بتشديد ياء النسب؛ أرسل عن عليٍ؛ مقبولٌ. أهـ.

وقال ابن أبي حاتم: إبراهيم بن عبد الله بن عبد القاري؛ روى عن عليٍ مرسلاً، روى عن ابن عباس، روى عنه الجعيد، سمعتُ أبي يقول ذلك.[2]

2 – وقال الحافظ رحمه الله I:

إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي؛ مقبولٌ. أهـ.

وقال ابن أبي حاتم: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى ربيعة

(1) ميزان الاعتدال (7 / 415) ، والجرح والتعديل (9 / 427).

(2) تقريب التهذيب (ص90) ، والجرح والتعديل (2 / 108).

المخزومي؛ روى عن عائشة τ وعن أمه أم كلثوم بنت أبى بكر، روى عنه الزهري وابناه إسماعيل وموسى، سمعتُ أبي يقول ذلك، قال أبو محمد روى عن أبى خنيس الغفاري τ أنَّه خَرَجَ مع النبي ρ في غزوة تهامة[1]، روى عنه أيضا سعيد بن سلمة بن أبى الحسام. أهـ.[2]

3 – وقال الحافظ رحمه الله I :

إسحاق بن طلحة بن عبيد الله التيمي مقبولٌ. أهـ.

وقال ابن أبي حاتم: إسحاق بن طلحة بن عبيد الله القرشي روى عن ابن عباس وعائشة ψ، روى عنه ابن أخيه إسحاق بن يحيى بن طلحة؛ يُعَدُّ في المدينيين. أهـ.[3]

ومن هذا النوع صورٌ كثيرةٌ جداً لكن نكتفي بهذه الأمثلة.

ونحن نعلم أنَّ كثيراً ممن قال فيهم الحافظ ابن حجر " مقبول " هم ممن ذكرهم ابن حبان في ثقاته، أو سكت عنهم ابن أبي حاتم في كتابه، ونسبةٌ كبيرةٌ من هؤلاء مشتركةٌ بين ابن حبان وابن أبي حاتم، وعليه يمكن أن نَتَلَمَّسُ أنَّ ابن حجر يَعُدُّ مَنْ سَكَتَ عنه ابن أبي حاتم؛ إما في درجة المجهول، أو قريباً منها كدرجةِ مقبولٍ التي نعلم أنها مرتبةُ (لَيِّنٍ)إنْ لم يُتَابَع.

ومن هؤلاء الأئمة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله I حيث قال: وخَلَفٌ أبو الربيع مجهولٌ، وهو غيرُ خَلَفُ بنُ مهران؛ وقد فرَّقَ بينهما البخاريُّ، و كذا ابن أبي حاتم، فقد ترجم لابن مهران أولاً، ووثَّقه، ثم ترجمَ لأبي

---

(1) الآحاد والمثاني (238/5)، والمعجم الأوسط للطبراني (28/4)، والبداية والنهاية (6/ 114).

(2) تقريب التهذيب (ص91) ، والجرح والتعديل (2 / 111).

(3) تقريب التهذيب (ص101) ، والجرح والتعديل (2 / 226).

الرَّبيع ولم يذكر فيه جرحاً و لا تعديلاً، ثم رأيتُ ابن خزيمة قد أشار لتضعيف هذا الحديث، فقد ذَكَرَهُ المنذريُّ في "الترغيب"[1]، ثم قال: رواه ابن خزيمة في " صحيحه " والبيهقي، وقال ابن خزيمة: إنْ صحَّ الخبرُ فإني لا أعرف خلفاً أبا الربيع بعدالةٍ ولا جرحٍ ولا عمرو بن حمزة القيسي الذي دونه.

قال المنذري: قد ذكرهما ابن أبي حاتم و لم يذكر فيهما جارحاً.

قلت: فكان ماذا ؟ فإنَّه لم يذكر فيه توثيقاً أيضاً، فمثل هذا أقربُ إلى أنْ يكون مجهولاً عند ابن أبي حاتم منْ أنْ يكونَ ثقةً عندَهُ، و إلا لما جَازَ له أنْ يَسْكُتَ عنه.

ويُؤيدُ هذا قولُه في مقدمة الجزء الأول (ق 1 ص 38):

على أنا ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح و التعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم؛ رجاء وجود الجرح و التعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله، فهذا نصٌّ منه على أنه لا يهمل الجرح والتعديل إلا لعدم علمه بذلك، فلا يجوز أن يتخذ سكوته عن الرجل توثيقاً منه له كما يفعل ذلك بعض أفاضل عصرنا من المحدثين، وجملةُ القولِ: أنَّ هذا الحديث عندي مُنْكَرٌ لتفرُّد هذين المجهولين به. أهـ.[2]

وقال في إياس بن عامر بعد أن ذكر قول الحاكم فيه: مستقيم الإسناد، وتعقب الذهبي للحاكم بقوله: إياس ليس بالمعروف؛ قلتُ[3]: وهو الذي يقتضيه علم (المصطلح)أنه غير معروفٍ؛ لأنَّه لم يروِ عنه غير ابن أخيه موسى بن أيوب، ومع ذلك فإنَّ الذهبي لم يورده في (الميزان).

(1) انظر (2 / 63).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ الألباني (1 /312-313).

(3) أي الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله.

وقال العجلي : لا بأس به، وذكره ابن حبان في " الثقات "، وصحَّحَ له ابن خزيمة كما في " التهذيب " وقال في " تقريبه ": صدوق. وأورده ابن أبي حاتم (1 / 1 / 281)ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فالأقربُ عندي ما قَالَهُ فيه الذهبي. والله أعلم. أهـ.(1)

وقال أيضاً:

عبيدة بن عبد الرحمن أبو عمرو البجلي، ذَكَرَهُ ابن حبان فقال: روى عن يحيى ابن سعيد، حدَّثَ عنه حرمي بن حفص، يروي الموضوعات عن الثقات، روى عن يحيى عن سعيد بن المسيب عن أبي أيوب، قال: أَخَذْتُ من لحيةِ النبي ρ شيئاً فقال " لا يصيبك السوء أبا العرب " (2).

قلتُ (3): وقد أَوْرَدَهُ ابن أبي حاتم فيمن اسمه عَبيدة – بالفتح (3 / 1 / 92)– ولم يذكر فيه جرحاً و لا تعديلاً، وفي هذا تنبيهٌ على أنَّه لا ينبغي أنْ يحمل سكوت ابن أبي حاتم عن الرجل على أنه ثقةٌ، كما جرى عليه بعض

(1) إرواء الغليل (2 / 41).

(2) كذا وهو خطأ مطبعي، والصواب: (...أبا أيوب) كما في كتاب المجروحين (199/2) وباقي المصادر التي أخرجت الحديث.

والحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (224/5): وابن عدي في الكامل (199/7) من طريق يحيى بن العلاء ثنا يحيى بن سعيد بن المسيب: أن أبا أيوب أخذ من لحية النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (فذكره).

قال البيهقي: تفرد به يحيى بن العلاء وروي من وجه آخر ضعيف عن أنس بن مالك.ا.هـ

ومن طريق البيهقي أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (47/16).

ويحيى بن العلاء هو البجلي أبو عمرو أو أبو سلمة الرازي قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص595): رمي بالوضع.

(3) أي الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله.

المحدثين المعاصرين، وبعض مدعي العلم، فإنك ترى هذا الرجل قد سكت عنه، ويبعد جداً أنْ يكون عنده ثقةٌ مع قول ابن حبان فيه ما تقدم فتأمل، بل إنَّ ابن أبي حاتم – رحمه الله – قد نصَّ في أولِّ كتابه (1/ 1 / 38)على أنَّ الرواة الذين أهملهم من الجرح والتعديل إنما هو لأنه لم يقف فيهم على شيء من ذلك، فأوردهم رجاءَ أنْ يقف فيهم على الجرح و التعديل فيلحقه بهم. أهـ.(1)

وقال في موضع آخر:

وهذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، ورجَالُهُ كلهم ثقاتٌ من رجال " الصحيحين " إلا موسى بن جبير هذا هو الأنصاري......................، ذَكَرَهُ ابن أبي حاتم في " كتاب الجرح والتعديل " (4 / 1 / 139) ولم يَحْكِ فيه شيئاً من هذا و لا هذا، فهو مستورُ الحالِ، وقد تفرَّدَ به عن نافع. أهـ.(2)

وقال أيضاً:

أخرجه ابن السني (343)بسندٍ صحيحٍ إلى فيَّاض (3) **– وهو ابن غزوان الضبي الكوفي – قال أحمد: ثقةٌ.**

وشيخه عبد الله بن زبيد – هو ابن الحارث اليامي الكوفي – قال ابن أبي حاتم

---

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ الألباني (1 / 133).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (1 / 205).

(3) يقصد الشيخ حديث (ما أصاب أحدا قط هم ولا حزن فقال اللهم إني عبدك بن عبدك ابن أمتك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك...) الخ أخرجه أحمد (391/1) وغيره عن ابن مسعود.

(2 / 2 / 62)عن أبيه: " روى عنه الكوفيون "، ولم يذكر فيه جرحاً و لا تعديلاً.

قلتُ: فهو مستورٌ، و مثله يستشهد بحديثه إن شاء الله تعالى. أهـ.[1]

ومن الباحثين المعاصرين الذين يميلون إلى هذا الرأي الشيخ حمدي السلفي فقد ذكر في تعليقه على مسند الشاميين للطبراني أحد الرواة – واسمه حميد بن عبد الله – فقال: ذَكَرَهُ ابن حبان في الثقات، وذكره البخاري وابن أبي حاتم؛ ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً وذكروا ثلاثةً من الرواة عنه فهو مجهولُ الحالِ على أقلِّ تقديرٍ. أهـ.[2]

وقال في موضع آخر:

وأبوعنبسة ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا من الرواة عنه سوى معاوية في هذا الحديث، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو مجهولٌ. أهـ.[3]

فهذه بعض أقوالِ مَنْ يَرَى هذا الرأي من العلماء الفضلاء ممن أوردت أسماءهم.

---

(1) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (1 / 339).

(2) تعليق على مسند الشاميين (3 / 81).

(3) تعليق على مسند الشاميين (3 / 166) وقد تكرر ذلك منه في مواضع عدة.

المطلب الثاني: مَنْ قَالَ إِنَّ سُكُوتَهُ يُعَدُّ تَوْثِيْقَاً ضِمْنِيَّاً.

وقد حملَ لواءَ هذا الرأيِّ من المعاصرينَ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة – رحمهُ الله I – فقد ذَكَرَ في تعليقاته على كتاب " الرفع والتكميل " كلاماً أنقله بحروفه فقد قال تحت عنوان:

سكوت المتكلمين في الرجال عن الرَّاوي الذي لم يُجْرَحْ، ولم يأتِ بِمَتْنٍ مُنْكَرٍ يُعَدُّ توثيقاً.

قال رحمه الله I:[(1)]

وهو لا ينفي أنْ يكونَ سكوته عمّن سكَتَ عنه يعتبر تعديلاً ضمنياً له، وهو دون التعديلِ الصريحِ طبعاً، لأنه لو وَجَدَ فيه جرحاً لذَكَرَهُ، وقد يقالُ بمقابل هذا:

وكلامه أيضاً لا ينفي أنْ يكون سكوته عمّن سكتَ عنه يعتبر تجهيلاً ضمنياً، لأنه لو وَجَدَ فيه تعديلاً لذَكَرَهُ.

قلتُ: نعم؛ ولكن إذا لم يذكر في الراوي جرحاً، ولا ذَكَرَ فيه غيرُه جرحاً؛ فالبراءة من الجرح هي الأصلُ، ولا يثبت الجرح إلا بجارحٍ، ولم يذكرْ جارحاً، فلذا يعتبرُ سكوته عنه من باب التعديل الضمني له ولو كان ابن أبي حاتم يرى السكوتَ جرحاً في الراوي أو تجهيلاً له لما قال:

رجاءَ وجود الجرح................ فيهم) فيستفادُ من هذا أنَّ سكوته

---

(1) قال ذلك بعد أن نقل كلام أبي حاتم رحمه الله في مقدمة كتابه الجرح والتعديل ونصُّه: على أنـا قـد ذكرنـا أسـامي كثـيرةٍ مهملـةٍ مـن الجـرحِ والتعـديل كتبناهـا ليشـتمل الكتـاب علـى كلّ ّّّّّّ ِ من روى عنه العلم رجاءَ وجود الجرح والتعديل فيهم ؛ فنحن ملحقوها بهم من بعدُ إن شاء الله تعالى. أهـ. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2 / 38).

ليس تجهيلاً ولا جرحاً، واعتبار السكوتِ تعديلاً أولى من هَدْرِهِ أو اعتباره تجهيلاً، لأنَّ أقلَّ ما يُقَالُ في حال ذلك الراوي الذي سَكَتَ عنه؛ ولم ينقل عن غيره فيه جرحاً؛ ولم يذكر في مروياته شيءٌ يُغمزُ فيه أنَّه باقٍ على أصلِ البراءة التي لا تزولُ إلا بثبوت نقل الجرح، ولم يُنْقَل.

وعلى هذا فيكون اعتبار السكوت من باب التعديل أولى من اعتباره من باب التجهيل، وهو الذي مشى عليه جمهور كبار الحفاظ الجهابذة المتأخرين، ويُؤيِّده ما جاء في كلام ابن أبي حاتم نفسهِ فقد كتبَ إلى الأخ المفضال والعلامة المحدث الناقد الفقيه فضيلة الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني من كراتشي في باكستان حفظه الله ورعاه وأمتع به ما يلي:

«وجدتُ في أثناء مطالعتي في كتاب " الجرح والتعديل " لابن أبي حاتم قوله: بابٌ في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويهِ، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه.

حدثنا عبد الرحمن قال سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؛ قال: إذا كان معروفاً بالضَّعف لم تقوِّه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نَفَعَهُ رواية الثقة عنه. أهـ.[1]

فهذا نَصٌّ في أنَّ الثقة إذا روى عن رجلٍ لم يُضَعَّفْ نَفَعَهُ ذلك، فسكوتُ البخاريِّ وابن أبي حاتم وغيرهما يدلُّ على تقوية الرجل إذا روى عنه الثقة، ولذلك يقول ابن حجر مراراً: إنَّ البخاريَّ أو ابن أبي حاتم ذَكَرَهُ وسكتَ عليه، أو لم يذكرْ فيه جرحاً». (انتهى كلام النعماني).

وهذا يُؤيِّد ما مشى عليه جمهور كبار الحفاظ المتأخرين كما

(1) الجرح والتعديل (36/2).

أسلفتُ. أهـ.[1]

والذي يهمّنا كلامه عن سكوت ابن أبي حاتم دون غيره من الأئمة؛ لأنه موضع بحثنا هنا.

فنلاحظُ أنه يعتبر سكوت ابن أبي حاتم تعديلاً للراوي بثلاثة شروط هي:

1– ألا يوجد في ذلك الراوي جَرْحٌ من غيره.

2– ألا يوجد في مروياته ما يُلمز به.

3– أنْ يروي عنه ثقةٌ من الثقات.

على أنَّ سكوته عنهم ليس بمنزلة التعديل الصَّريح؛ بل التعديل الضمني وهو دون الصريح طبعاً.

ثم علَّلَ ذلك بالأمور التالية:

أ – أنَّ البراءة من الجرح هي الأصل، وهذا الأصلُ لا يزولُ إلا بثبوت نقل الجرح وهو لم ينقل.

ب – أنَّ ذلك أولى من هَدْرِهِ (أي هدر السكوت أو المسكوت عنه).

ج – أنَّه أولى من اعتباره تجهيلاً للراوي.

د – أنَّ هذا الرأي هو رأي جمهور المتأخرين على حدِّ قولِهِ.

فأما ما ذَكَرَهُ من شروطٍ فلا شكَّ أنَّ لها وجهاً قوياً، ونحن إذا تأملنا مَنْ تنطبق عليه هذه الشروط ممن سكَتَ عنهم ابن أبي حاتم فسنجدهم نسبةً معينةً، وليس كلُّ من سكت عنه تنطبقُ عليه هذه الشروط، لاسيما ما يتعلق بمن روى عنه الثقات، كما ذكر أبو حاتم .

وأما ما ذَكَرَهُ من تعليلاتٍ؛ كقوله: الأصل في الراوي البراءة من الجرح، فيناقش من وجهين:

(1) حاشية الرفع والتكميل للشيخ عبد الفتاح أبي غدّة (ص 230 – 231).

الأول:

أنَّ هذا هو مذهب ابن حبان في عدالة الرواة الذي نَقَمَهُ عليه الأئمة وعدُّوه متساهلاً بذلك، ولم يرضوا منه ذلك.

قال الحافظ ابن حجر :

وهذا الذي ذهب إليه بن حبان من أنَّ الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه؛ مذهبٌ عجيبٌ، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألَّفه، فإنه يذكر خلقاً ممن نصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أنَّ جهالة العين ترتفع بروايةِ واحدٍ مشهورٍ؛ وهو مذهب شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة حاله باقية عند غيره، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: العدل من لم يعرف فيه الجرح؛ إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه. اهـ [1]

الثاني:

أنْ يُقال: إنَّ القسمة حيالَ الرواة ثلاثية:

(ثبوت العدالة – ثبوت عكسها – عدم ثبوت أي منهما وهي جهالة الحال).

فإذا سلمنا أنَّ الأصلَ في الراوي عدم الجرح فلا يعني أنه أصبح بذلك عدلاً، بل قد يكون مجهولاً، ومعلومٌ أنَّ النقاد يشترطون ثبوت العدالة؛ لا ثبوت عدم الجرح، وبينهما بَوْنٌ كبيرٌ كما لا يخفى، فقد لا يثبت في الراوي جرحٌ ولا تعديلٌ؛ فيكون مجهولَ الحالِ، أو مستورَ الحالِ، وما ذاك إلا احتياطاً لجانب الرواية.

وهناك أقوالٌ لبعض أهل العلم تؤيِّد ما ذَهَبَ إليه الشيخ عبد الفتاح

(1) لسان الميزان (1 / 14).

أبوغدّة، أو يستفاد ذلك منها مع العلم أنه ذكر كثيراً من النقول عن بعض العلماء أيَّد بها رأيه.

ومن هذه الأقوال:

ما ذَكَرَهُ الحافظ ابن كثير – رحمه الله I – عند تفسير (الخُنَّس، الجَوَارِ الكُنَّسْ)من طريق سماك عن خالد عن عليٍّ قال: هي النجوم.

ثم قال: وهذا إسنادٌ جيدٌ، صحيح إلى خالد بن عرعرة – وهو السهمي الكوفي – قال أبو حاتم الرازي: روى عن علي، وروى عنه سماك والقاسم بن عوف الشيباني، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فالله أعلم. أهـ.[1]

فقد حَكَمَ على السند بأنَّه جيِّدٌ رغم أنَّ خالد بن عرعرة سكت عنه ابن أبي حاتم .

ومصطلح (جيد) يستعمله بعض العلماء بمعنى الصحيح، وبعضهم يراه في مرتبة من يقال في حديثه حسن [2] وعلى أي فهو في دائرة القبول.

النص الآخر:

عن الشيخ الإمام محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله I.

فقد قال عندما ذكر حديث عثمان "إني لأستحي ممن تستحيي منه الملائكة".

قال رحمه الله I:

أخرجه الطحاوي في "المشكل" (**2 / 284**)عن عمرو بن مسلم؛ صاحب المقصورة عن أنس بن مالك قلتُ: ورجاله ثقاتٌ معروفون غير عمرو

(1) تفسير ابن كثير (4 / 615).

(2) انظر تدريب الراوي (178/1).

هذا؛ أورده ابن أبي حاتم (3 / 1 / 260)من رواية راويين عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فمثله حَسن الحديث في الشواهد. أهـ.[1]

هذا وقد ردَّ الشيخ أبو غدة على أبي الحسن بن القطان فيما ذهب إليه من تجهيل من سكت عنه ابن أبي حاتم ، وذكر عن بعض العلماء نقولاتٍ عديدةٍ يؤيِّد بها ما ذهب إليه هو، لم أشأ التوسع بذكرها.[2]

وإنما قلتُ هذا؛ لأني رأيتُ أنَّ هناك من يَنْسِبُ هذا القولَ للشيخ أبي غدة دونَ أنْ يشيرَ إلى تفصيله هذا فيُوهم به أنَّ ذلك هو قولُهُ في كلِّ من سكَتَ عنه ابن أبي حاتم مما يفتح باب الانتقاد عليه، والله I أعلم.

المطلب الثالث: من قال "لا يُعَدُّ سُكُوْتُهُ جَرْحَاً وَلا تَعْدِيْلاً".

قال الشيخ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف رحمه الله I:

لا يعتبرُ سكوتُ البخاريِّ ، وابن أبي حاتم، عن توثيق الراوي وتضعيفه توثيقاً ولا جرحاً فيه، ويوضح ذلك ما يلي:

أ– قول الحافظ ابن حجر في كلامه عن يزيد بن عبد الله بن مغفل:

((قد ذكره البخاري في تاريخه فسمَّاهُ يزيد، ولم يذكر فيه هُوَ ولا ابن أبي حاتم جَرْحَاً فهو مستورٌ.[3]

---

(1) إرواء الغليل (1 / 100) والحديث أصله في صحيح مسلم (1864/4) رقم (2401) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(2) انظر حاشية الرفع والتكميل (ص 231 – 247).

(3) النكت (2 / 769) ، وقد ذكر محقق النكت الشيخ ربيع بن هادي مدخلي أنه لم يجده في تاريخ البخاري ، ولا في الجرح والتعديل ، ولا في التقريب..... ، وأقولُ: بل هو موجودٌ =

ب – قولُ أبي حاتم في بيان منهجه في كتابه " الجرح والتعديل ": ((.......... على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى)).أهـ.[1]

ولذلك قال الحافظ ابن كثير في ذِكْرِهِ لموسى بن جبير الأنصاري السلمي مولاهم ((.......... ذَكَرَهُ ابن أبي حاتم في " كتاب الجرح والتعديل " و لم يَحْكُ فيه شيئاً من هذا و لا هذا، فهو مستور الحال)).[2]

فأما قولُ أبي حاتمٍ فهو يُؤيِّد ما ذَهَبَ إليه الشيخُ؛ على أنني أرَى أنَّ أقوى دليلٌ يؤيِّدُ هذا المذهب هو الاستقراءُ لأحوال هؤلاء الرواة، فقد وُجِدَ أنهم أقسامٌ كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله I.

وأما ما ذَكَرَهُ الشيخ من النقلِ عن الحافظ ابن حجر فلم يتبيَّن لي وجه الدلالةِ منه !، وبالرجوع إلى اصطلاح ابن حجر فيمن قال عنه (مستور)؛ نجدُ أنه مرادفٌ لمجهولِ الحالِ؛ كما ذَكَرَ ذلك في مقدمةِ كتابه " تقريب التهذيب " حيث قال: السابعةُ من رَوَى عنه أكثرُ من واحدٍ ولم يوثَّقْ، وإليهِ الإشارةُ بلفظِ: مستورٍ أو مجهولِ الحالِ. أهـ.[3]

والأقربُ – عندي – أنَّ مُرَادَ الحافظ ابن كثير كَمُرَادِ الحافظ ابن حجر رحمهما الله I.

= لكن ليس باسمه الصريح ، وإنما ابن عبد الله بن مغفل ، فهو مذكورٌ في التاريخ الكبير في (8 / 441) ، والجرح والتعديل في (9 / 324) ، وفي تقريب التهذيب (ص 695).

(1) سبق نقل كلام ابن أبي حاتم مراراً .

(2) ضوابط الجرح والتعديل (ص 92) ، وقول ابن كثير في تفسير القرآن العظيم (139/1).

(3) تقريب التهذيب (ص 74).

لكن وُجِدَ عن الحافظ ابن حجر نصوصٌ أخرى تدلُّ على أنَّه يرى أنَّ سكوت ابن أبي حاتم عن الرَّاوي لا ينبغي أنْ يُعَدَّ تجهيلاً لحالِ ذلك الراوي، فقد ذكر الحسيني : رزيق الثقفي؛ مصري، روى عن عبد الرحمن بن شماسة، وعنه ابن لهيعة؛ مجهولٌ [1].

فقال الحافظ متعقباً: كذا أورده الحسيني؛ ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً، ولا نَقَلَ أنه مجهولٌ. أهـ.[2]

وهذا يُفهمُ منه عدمُ موافقتهِ لقولِ الحسيني رغم أنَّه لم يذكر فيه غير هذا.

وكذلك تعقب الحسيني عندما قال عن عبد ربه بن ميمون الأشعري:............................ مجهولٌ.

حيث تعقَّبه الحافظ ابن حجر بقوله :

هذه مجازفة صعبة !، فإنَّ هذا الرجل معروفُ النسب، والبلد، والولاية والرواية، وَلِيَ قضاء دمشق وكنيته أبو عبد الملك، ويقال له: النحاس، وروى أيضاً عن يونس بن ميسرة، والنعمان بن المنذر، وزرعة بن إبراهيم، وعمرو بن مهاجر، روى عنه أيضاً أبو مسهر وسليمان بن عبد الرحمن وهشام ابن عمار، أورد حديثه أبو بشر الدولابي في الكنى من طريق هشام بن عمار ثنا عبد ربه بن ميمون الأشعري أبو عبد الملك قاص أو قاضي دمشق ثنا يونس بن ميسرة فذكر أثراً، وذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً ولا قَالَ: إنَّه مجهولٌ[3] .... في أمثلة أخرى لا نطيل البحثَ بذكرها.

والحقيقةُ أنَّ أيَّاً مِنْ هذه الآراء الثلاثة له ما يؤيِّده من حيث دراسة واقع

---

(1) الإكمال لرجال أحمد للحسيني (ص257) ترجمة رقم (257).

(2) تعجيل المنفعة (ص 129).

(3) تعجيل المنفعة (ص 245).

هؤلاء المسكوت عنهم، فإنَّ هناك طائفةً كبيرةً ممن سكت عنهم؛ مجاهيلٌ، وطائفةً أقلُّ؛ ثِقَاتٍ، وأخرى اختلفت فيهم أقاويلُ أهلِ العلمِ، وطائفةٌ أخرى وُجِدَ فيهم الجرح، وهذا يتَّضِحُ من خلال المبحث الآتي الذي ضمَّ عدداً من الرُّواة الذين سَكَتَ عنهم ابن أبي حاتم ، وِفْقَ أربعةِ مطالبَ والله الموفق.

المبحث الثاني: نماذج من الرواة الذين ذكرهم ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل وسكت عنهم.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: مَنْ سَكَتَ عَنْهُمْ وَهُمْ ثِقَاتٌ.

المطلب الثاني: مَنْ سَكَتَ عَنْهُمْ وَقَدْ اخْتَلَفَ النُّقَّادُ فِيْهِم.

المطلب الثالث: مَنْ سَكَتَ عَنْهُمْ وَهُمْ مَجَاهِيْلٌ.

المطلب الرابع: مَنْ سَكَتَ عَنْهُمْ وَهُمْ ضُعَفَاءُ.

المطلب الأول: مَنْ سَكَتَ عَنْهُمْ وَهُمْ ثِقَاتٌ.

1 –سفيان بن عبد الملك المروزي.

ذَكَرَهُ ابن أبي حاتم في كتابه " الجرح والتعديل " ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.[1]

وقد قال أبو داود : سمعتُ أحمدَ يقولُ: أصحابُ ابن المبارك القُدماء؛ سُفيان ابن عبد الملك، وعليّ بن الحسن، وجعل يَعُدُّ غيرَهُمَا. أهـ.[2]

وتَرْجَمَهُ ابن سعدٍ في الطبقاتِ الكبرى وقال: مِنْ أهل مَرْو، وكان عبد الله ابن المبارك يثقُ به ويرفعُ إليه كُتُبَهُ. أهـ.[3]

ولو لم يكنْ ثِقَةً عند ابن المباركِ لما رَفَعَ إليه كتبه.

وقال أحمد بن محمد بن شبويه :

---

(1) الجرح والتعديل (4 / 23).

(2) تهذيب الكمال (11 / 538).

(3) الطبقات الكبرى (7 / 259).

قال سفيان بن عبد الملك وكان أحفظ أصحاب ابن المبارك.[1]

وذكره ابن حبان في الثقات.[2]

وتَرْجَمَ له المزّيُّ ولم يذكر فيه سوى توثيق ابن حبان؛ وإخراج مسلمٌ له في مقدمة صحيحه، وتبعه الحافظ ابن حجر في تهذيبه.[3]

وأما في التقريب فقال: من كبار أصحاب ابن المبارك ووثَّقَهُ.[4]

وقال الذهبيُّ :

سفيان بن عبد الملك المروزي صاحب ابن المبارك لم يبلغنا أنه أخَذَ عن غيرِهِ، وعنه ابن راهويه وجماعة وُثِّقَ؛ ومات قبل المائتين د ت. أهـ.[5]

وقوله (وُثِّقَ) إشارةٌ إلى توثيق ابن حبان؛ وباستقراء الكاشف فإنَّ الذهبيَّ غالباً ما يطلقها عليه.

والخلاصةُ: أنَّ هذا الراوي ممنْ سَكَتَ عنهم ابن أبي حاتم وقد وُجِدَ فيه التعديل، والتوثيق من أئمة معتبرين؛ فهو ثقةٌ.

2 – عبد الله بن عمر النميري؛ من ولد عاصم بن عمر بن الخطاب.

ذَكَرَهُ ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.[6]

وقد قال الآجُرِّيُّ : سألتُ أبا داودٍ عن عبد الله بن عمر النميري الذي

---

(1) تهذيب الكمال (19 / 145).

(2) انظر (8 / 288).

(3) تهذيب الكمال (7 / 7) ، وتهذيب التهذيب (2 / 418).

(4) تقريب التهذيب (ص 373).

(5) الكاشف (1 / 449).

(6) الجرح والتعديل (5 / 110).

حَدَّثَ عن يونس بن يزيد؛ فقال: ثِقَةٌ حَدَّثَ عنه حجاج بن منهال.[1]

وقال الدارقطني : ثِقَةٌ يُحْتَجُّ بهِ. أهـ.[2]

وفي سؤالات الحاكم للدارقطني: قلتُ فعبد الله بن عمر النميري؟؛ قال: ثِقَةٌ محتجٌ به في كتاب البخاري.[3]

وذَكَرَهُ ابنُ حبانَ في الثقاتِ، وذكر أنَّه من ولد عاصم بن عمر بن الخطاب؛ وقال: رُبَّمَا أخطأَ.[4]

وقال الذهبي : ثِقَةٌ.[5]

وقال الحافظ ابن حجر : صدوقٌ رُبَّمَا أَخطَأَ.[6]

وهذا الراوي قد أَخَرَجَ له البخاريُّ حديثاً واحداً – وهو حديث الإِفْكِ – عن حجاج بن محمد عَنْهُ عن يونس بن يزيد عن الزهري، لكنَّه كَرَّرَهُ في مواضعَ من صحيحهِ.[7]

والخلاصةُ : أنَّ الراويَ ممن سَكَتَ عنه ابن أبي حاتم في كتاب "الجرح والتعديل"، وقد وُجِدَ فيه التوثيق من الأئمة المعتبرين؛ فَالحَقُّ أنَّه ثِقَةٌ، على ما قاله هؤلاء الأئمة. والحافظ ابن حجر يبدو أنه قد تأثر بقول ابن حبانَ فيه، ولم نجد أحداً من الأئمة وافق ابن حبان على قوله في الرجل.

---

(1) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (1 / 266).

(2) كذا في التهذيب (5 / 291).

(3) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص 231).

(4) الثقات (8 / 331).

(5) الكاشف (1 / 579).

(6) تقريب التهذيب (ص 315).

(7) انظر فتح الباري (7 / 326) ، الجرح والتعديل (2 / 842).

3 –عبد الله بن كيسان مولى أسماء بنت أبى بكر؛ أبو عمرو.

وكان خَتَنُ عطاء بن أبى رباح ، ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في كتابه " الجرح والتعديل " ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.[1]

وقال أبو داود : ثَبْتٌ.[2]

وقال الحاكم أبو أحمد: من أجلة التابعين.[3]

وقال ابن حبان : وكان متقناً على روايته[4]، وذكره في الثقات.[5]

وقال الذهبي : حُجةٌ.[6]

وقال الحافظ ابن حجر : ثِقَة، وأشار له برمز (ع)أي أخرج له الجماعة.[7]

والخلاصةُ:

أنَّ الراويَ ممن سَكَتَ عنهم ابنُ أبي حاتم ، وقد وُجِدَ فيه التوثيق من أئمةٍ معتبرينَ فهو ثِقَةٌ إن شاء الله I.

---

(1) الجرح والتعديل (5 / 143).

(2) تهذيب التهذيب (5 / 325).

(3) تهذيب التهذيب (5 / 325).

(4) مشاهير علماء الأمصار (ص 87).

(5) انظر (5 / 35).

(6) ميزان الاعتدال (4 / 166).

(7) تقريب التهذيب (ص 319).

4 –عمرو بن وهب الثقفي.

وهو المشهور بروايةِ حديث المسح على الخفين عن المغيرة بن شعبة ؛ ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.[1]

وقد ذَكَرَهُ ابنُ سَعْدٍ وقال: كانَ ثِقَةً قَلِيلَ الحَدِيثِ.[2]

وقال العجلي : تابعيٌ ثِقَةٌ.[3]

وقال النسائي : ثِقَةٌ.[4]

وذَكَرَهُ ابن حبان في الثقات.[5]

وقال الذهبي : وُثِّقَ.[6] وقال الحافظ ابن حجر : ثِقَةٌ.[7]

وقال في الإصابة في ترجمة: عمرو ويقال عمر بن وهب الثقفي تقدم ذكره في سعد السلمي، وأنَّ النبي ρ زوَّجَ ابنتهُ وكانت جميلةً من سعدٍ، وأما عمرو ابن وهب الثقفي الراوي عن المغيرة بن شعبة فهو آخر، تابعيٌّ ثقةٌ، وحديثُهُ عند الترمذي وتكرَّرَ.[8]

(1) الجرح والتعديل (6 / 266).

(2) الطبقات الكبرى (7 / 154).

(3) معرفة الثقات (2 / 187).

(4) تهذيب الكمال (22 / 291).

(5) انظر (5 / 169).

(6) الكاشف (2 / 91).

(7) تقريب التهذيب (ص 428).

(8) الإصابة في تمييز الصحابة (4 / 696).

والخلاصةُ:

أنَّ الراويَ ممن سَكَتَ عنهم ابن أبي حاتم، وقد وُجِدَ فيهِ التعديلُ من الأئمةِ المعتبرينَ، فهو ثِقَةٌ إن شاء الله I.

5–عيسى بن طلحة بن عبيد الله؛ أبو محمد التيمي القرشي.

ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في كتاب " الجرح والتعديل "، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً.[1]

وقد تَرْجَمَ له ابنُ سعدٍ ثم قال: وكانَ ثقةً كثيرَ الحديثِ.[2]

وقال العجلي : تابعيٌ ثقةٌ مدنيٌ.[3]

وقال ابنُ معينٍ : ثقةٌ.[4] وقال النسائي : ثقةٌ.[5]

وذَكَرَهُ ابنُ حبانَ وقال: كان من أفاضل أهل المدينة وعقلائهم وأسخيائهم.[6]

وقال ابنُ عبدُ البَرِّ :

عيسى بنُ طلحةَ هذا مدنيٌ تابعيٌ ثقةٌ، روى عنه ابن شهاب، ومحمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي، ومحمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة وغيرهم.[7]

---

(1) الجرح والتعديل (6 / 279).

(2) الطبقات الكبرى (5 / 164).

(3) معرفة الثقات (2 / 199).

(4) سؤالات ابن الجنيد (ص 389).

(5) تهذيب الكمال (22 / 616).

(6) الثقات (5 / 212).

(7) التمهيد (7 / 263).

وذَكَرَهُ المِزِّيُّ وأشار له برمز (ع)؛ وهي تعني رواية الجماعة عنه بمن فيهم صاحبا الصحيح.[(1)]

وقال الحافظ ابن حجر : ثقةٌ فاضلٌ.[(2)]

وقال الزرقاني : أبو محمد المدني ثقةٌ فاضلٌ.[(3)]

والخلاصةُ:

أنَّ هذا الراويَ ممن سَكَتَ عنه ابن أبي حاتمٍ ، وهذه أقوالُ الأئمةِ المُوَثِّقِيْنَ له فَهُوَ ثِقَةٌ، ومن رجال الشيخين.

فهذه خمسةُ نماذجَ؛ وغيرُها كثيرٌ ممن هذا حَالُهُ بعد الاستقراءِ، وفيها رَدٌّ على مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ سكوتَ ابن أبي حاتم عن الراوي يُعَدُّ تجهيلاً منه له مطلقاً، والله الموفق وهو المستعان على كل حال.

المطلبُ الثاني: مَنْ سَكَتَ عَنْهُمْ؛ وَقَدْ اخْتَلَفَ النُّقَّادُ فِيْهِم.

1- أسدُ بنُ وَدَاعَةَ.

ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في كتاب " الجرح والتعديل "، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.[(4)]

وقد اختلفت فيه أقوال النُّقَّادِ بين التعديل والتجريح على النحو التالي:

(1) تهذيب الكمال (22 / 615).

(2) تقريب التهذيب (ص 439).

(3) شرح الزرقاني (2 / 371).

(4) الجرح والتعديل (2 / 337).

أولاً: المُعَدِّلُوْنَ.

قال البخاريُ :

قال لنا عبد الله بن صالح؛ حدثني معاويةُ، قال: كانَ أَسَدُ مَرْضِيَّاً.[1]

كذا مختصراً، وقد قال يعقوب بن سفيان : حدثنا أبو صالح قال حدثنا معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي عن أسد بن وداعة وكانَ أسَدُ قديماً مرضيَّاً.[2]

وهذا يُشْعِرُ أنه لم يَعُدْ كذلك.

وقال النسائي: ثِقَةٌ.[3]

وقال ابن حبان : مِنْ عُبَّادِ أهلِ الشامِ وقرَّائهم.[4]

وذكره في الثقات.[5]

ثانياً: المُجَرِّحُـوْنَ.

قال أبو داود: بلغني عن يحيى بن سعيد قال: كانَ أسدُ بن وداعة وأزهر بن عبد الله الحرازي يَقَعَانِ في علي بن أبي طالب τ ، وقال: نا أبو توبة، نا أبو هريرة الحمصي قال: كان أسد بن وداعة يقول: احمدوا الله ثلاثاً، وسبحوه ثلاثاً، والعنوا فلاناً ثلاثاً.[6]

وقال عباس الدوري: سمعت يحيى يقول أزهر الحرازي وأسد بن وداعة

---

(1) التاريخ الكبير (2 / 49).

(2) المعرفة والتاريخ (1 / 5).

(3) ميزان الاعتدال (1 / 364).

(4) مشاهير علماء الأمصار (ص 113).

(5) انظر (4 / 56).

(6) سؤالات الآجري (2 / 226 – 227).

وجماعة كانوا يجلسون يشتمون علي بن أبي طالب وكان ثور بن يزيد في ناحية لا يسب علياً فإذا لم يسب جروا برجله [1]

قال أبو العرب : مَنْ سبَّ الصحابة فليسَ بثقةٍ ولا مأمونٍ.[2]

وقال الذهبي : شاميٌّ ناصبيٌّ سبَّابٌ؛ عِدَادُهُ في التابعين. أهـ.[3]

والخلاصة:

أنَّ هذا الراوي ممن سَكَتَ عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقد اختلفت فيه آراء بعض النقاد، والذي يظهر لي أنَّ توثيق من وثَّقه من أجل ضبطه، فلعله كان ضابطاً، وأما تجريح من جرحه جرْحَاً مفسَّراً فلمذهبه الرديء في النصب، ولذلك قال فيه أبو العرب ما قال، فيكون حكمه حكم غيره من أهل البدع نسأل الله بمنه العفو والعافية.

ولذلك قال الإمام الذهبي عنه : كان من العلماء بدمشق؛ وفيه نَصْبٌ معروفٌ نسأل الله العفو.[4]

2 –أسماء بن الحكم الفزاري.

ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في كتاب " الجرح والتعديل "، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.[5]

وقال ابن سعدٍ : كانَ قليلَ الحديثِ[6].

(1) التاريخ لابن معين برواية الدوري (423/4).

(2) لسان الميزان (1 / 385).

(3) المغني في الضعفاء (1 / 76).

(4) تاريخ الإسلام (2 / 486).

(5) الجرح والتعديل (2 / 325).

(6) الطبقات الكبرى (6 / 225).

أولاً: المُعَدِّلُوْنَ.

قال العجلي : كوفيٌ تابعيٌ ثقةٌ.[1] وحسَّنَ الترمذيُّ حديثه.[2]

وذَكَرَهُ ابنُ حبانَ في الثقات وقال: يُخْطِئ. أهـ.[3]

وأقولُ:

إذا لم يكن له سوى حديثين على ما ذكر البخاري؛ لم يتابع عليهما فماذا بقي لهذا الراوي ليدخله ضمن الثقات !!، وهذا من سلبيات قاعدة ابن حبان التي انتهجها في إثبات عدالة الرواة؛ وهي أنَّ العدل من لم يعرف فيه الجرح.

ولذلك قال الحافظ ابن حجر عن ابن حبان :

وأخرج له هذا الحديث في صحيحه وهذا عجيبٌ؛ لأنه إذا حكم بأنه يخطئ، وجزم البخاري بأنه لم يرو غير حديثين؛ يُخَرَّجُ من كليهما أنَّ أحدَ الحديثين خطأٌ، ويلزم من تصحيح أحدهما انحصار الخطأ في الثاني......... أهـ.[4]

وقال ابن عدي بعد أنْ ذكر له حديث الاستحلاف:

وهذا الحديثُ طريقهُ حَسَنٌ؛ وأرجو أنْ يكون صحيحاً،........... وأسماء ابن الحكم هذا لا يُعرفُ إلا بهذا الحديث ولعلَّ له حديثاً آخرَ.[5]

وقد ذكر الذهبي الحديثَ من رواية أسماء بن الحكم هذا وقال:

(1) معرفة الثقات (1 / 223).

(2) سنن الترمذي (2 / 257).

(3) الثقات (4 / 59).

(4) تهذيب التهذيب (1 / 234).

(5) الكامل (1 / 430).

إسنادُهُ حَسَنٌ.[1]

وقد سَبَقَ أنه ذَكَرَهُ في كتاب المغني في الضعفاء.

وقال في موضع آخر: أسماءُ قد وُثِّقَ ومَالَهُ سِوَى هذا الحديثِ.[2]

وأقولُ:

ذَكَرَ عبد الرزاق من طريق الركين بن الربيع عن أسماء بن الحكم الفزاري قال: سألتُ رجلاً من أصحاب النبي ρ عن البصاقِ في المسجد فقال: هي خطيئةٌ؛ وكفارتها دفنها، وهذا موقوف.[3]

وقد رواه ابن أبي شيبة من طريق الركين عن أبيه عن أسماء بن الحكم، والله تعالى أعلم.[4]

وقد ترجم له ابن العديم فقال:

شهد صفين مع عليّ رضوان الله عليه، وروى عنه، وحكى عن وقعة صفين، روى عنه يزيد بن أبي رجاء وعلي بن ربيعة الأسدي.[5]

فيتخَّلصُ منْ هذا أنَّ الرواةَ عنه ثلاثةٌ لا كما ذكر البزار – رحمه الله I – لكنْ بعد البحثِ لم أجدْ في الرواة مَنْ اسمه يزيدُ بن أبي رجاء ، فلعلَّ المقصودَ هو الركين بن الربيع، والله I أعلم.

(1) تذكرة الحفاظ (1 / 11).

(2) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (1 / 418).

(3) المصنف (1 / 434) رقم (1695).

(4) مصنف ابن أبي شيبة (2 / 144) رقم (7474).

(5) بغية الطلب في تاريخ حلب (2 / 80).

وهذان الراويان؛ علي بن ربيعة وركين بن الربيع من الثقات.[1]

وقد ذَكَرَ الحافظ ابن حجر هذا الراوي في مرتبة: صَدُوق.[2]

ثانياً: المُجَرِّحُوْنَ.

قال البخاريُّ رحمه الله I : سَمِعَ عليّاً؛ روى عنه علي بن ربيعة، يُعَدُّ في الكوفيين، قال: كنت إذا حدثني رجل عن النبي ρ حَلَّفْتُهُ فإذا حَلَفَ لي صدَّقْتُهُ[3]، ولم يرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد؛ وحديثٌ آخرَ ولم يتابع عليه، وقد روى أصحابُ النبي ρ بعضهم عن بعضٍ فلم يُحَلِّفْ بعضُهم بعضاً. أهـ.[4]

وفي هذا إشارةٌ من الإمام البخاريِّ – رحمه الله I – إلى أنَّه يميلُ إلى ضعفه.

لكن قال المزي : ما ذَكَرَهُ البخاريُّ رحمه الله I لا يقدحُ في صحةِ هذا الحديثِ، ولا يوجبُ ضَعْفَهُ أمَّا كونُهُ لم يتابع عليهِ فليسَ شرطاً في صحةِ كلِّ حديثٍ صحيحٍ أنْ يكونَ لراويهِ متابعٌ عليه !، وفي الصحيحِ عدَّةُ أحاديثَ لا يُعرفُ إلا من وجهٍ واحدٍ؛ نحو حديثِ (إنَّما الأعمالُ بالنيةِ)[5] الذي أجمعَ أهلُ

(1) كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص 210) بالنسبة لركين وفي (ص 401) بالنسبة لعلي بن ربيعة.

(2) تقريب التهذيب (ص 105).

(3) أخرجه أبو داود (475/1) رقم (1521)، والترمذي (257/2) رقم (406) وابن ماجه (446/1) رقم (1395) كلهم من طريق أسماء به وقد صححه الشيخ الألباني كما في صحيح أبي داود برقم (1346).

(4) التاريخ الكبير (2 / 54).

(5) أخرجه البخاري (2461/6) رقم 6311) ومسلم (1515/3) رقم (1907) (155) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

العلمِ على صحتِهِ وتلقيهِ بالقبولِ وغيرُ ذلكَ، وأما ما أنْكَرَهُ من الاستحلافِ فليسَ فيهِ أنَّ كلَّ واحدٍ من الصحابةِ كانَ يَسْتَحْلِفُ مَنْ حَدَّثَهُ عَنْ النبي ρ بل فيهِ أنَّ عليّاً τ كانَ يفعلُ ذلكَ، وليسَ ذلكَ بمنكرٍ؛ أنْ يحتاطَ في حديثِ النبي ρ كما فعلَ عمرُ τ في سؤالِهِ البينةَ بعضَ مَنْ كانَ يروي له شيئاً عن النبي ρ كما هو مشهورٌ عنه، والاستحلافُ أيسرُ من سؤالِ البينةَ، وقد رُوي الاستحلافُ عن غيره أيضاً، على أنَّ هذا الحديثَ له متابعٌ؛ رواه عبد الله بن نافع الصائغ عن سليمان بن يزيد الكعبي عن المقبري عن أبي هريرة τ عن علي τ [1].

ورواه حجاج بن نصير عن المعارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد ابن أبي سعيد المقبري عن جده عن علي τ[2]، ورواه داود بن مهران الدباغ عن عمر بن يزيد عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي τ[3] ولم يذكروا قصة الاستحلافِ والله I أعلم.[4]

وقد عَلَقَ ابنُ حجرٍ على المزّيِّ فقالَ: والمتابعاتُ التي ذَكَرَهَا لا تشدُّ هذا الحديثَ شيئاً لأنها ضعيفةٌ جداً ولعلَّ البخاريَّ إنَّما أرادَ بعدمِ المتابعةِ في الاستحلافِ أو الحديثِ الآخرِ الذي أشارَ إليهِ.[5]

---

(1) أخرج روايته الطبراني في الدعاء (ص518) رقم (1845)، والبيهقي في شعب الإيمان (204/5) رقم (7079) لكن رواية البيهقي عن علي وليس عن أبي هريرة.

(2) أخرجه الطبراني في الدعاء (ص518) رقم (1846) لكن لم يذكر لفظه وأحال به على رواية أبي هريرة السابقة.

(3) المصدر السابق برقم (1847) وقد ذكر الحافظ ابن حجر كما في المتن أن هذه المتابعات كلها ضعيفة جداً.

(4) تهذيب الكمال (2 / 534).

(5) تهذيب التهذيب (1 / 234).

وقال ابن معين : هذا رجلٌ لا يُعْرَفُ.[1]

وقال البزارُ : وأسماءُ مجهولٌ لم يُحْدِّثْ بغيرِ هذا الحديثِ، ولم يُحَدِّثْ عنه إلا علي بن ربيعة.[2]

ورَدَّ ذلكَ موسى بن هارون، وقال: ليسَ بمجهولٍ؛ لأنه روى عنه علي بن ربيعة والركين بن الربيع ، وعلي بن ربيعة قد سمع من عليٍّ فلولا أنَّ أسماءَ بنُ الحكمِ عندَهُ مَرْضِيٌّ؛ ما أدخَلَهُ بينه وبينه في هذا الحديث وهذا الحديث جيِّدُ الإسنادِ.[3]

أقولُ:

قد ذَكَرَ ابنُ حجرٍ أنَّ هذا الحديثَ جاءَ من رواية المقداد، وأخرى عن عمارٍ، ورواية عن فاطمة رضي الله عنها، وليس في شيءٍ من طرقِهِ أنَّه استحلفهم.[4]

وهذا يُؤَيِّدُ ما ذهبَ إليه البخاريِّ من عدم وجودِ المتابع على الاستحلاف.

وذكره ابن الجارود في الضعفاء.[5]

وكذلك فعل العُقَيْلِيِّ.[6]

وقال الذهبيُّ: استنكر البخاري حديثه؛ كنُت إذا حدثني رجلٌ استحلفته،

---

(1) سؤالات ابن الجنيد (ص369).

(2) مسند البزار (64/1).

(3) تهذيب التهذيب (234/1).

(4) تهذيب التهذيب (234/1) ولم أقف على رواياتهم.

(5) تهذيب التهذيب (234/1).

(6) الضعفاء للعقيلي (106/1).

وذَكَرَ تحسينَ ابن عَدِيٍّ له.[1]

وذِكْرُهُمْ لَهُ في هذه الكتبِ ناطقٌ بتضعيفهم إياه والله I أعلم.

والخلاصةُ:

أنَّ هذا الراويَ ممن سَكَتَ عنه ابنُ أبي حاتمٍ في الجرح والتعديل، وقد وُجِدَ فيه هذا الاختلاف بين الأئمة.

فالبخاريُّ ذَكَرَ أنَّه لم يروِ سوى حديثين لم يتابع عليهما، وفي ذلك إشارةٌ إلى تضعيفهِ.

وباستثناء العجلي وابن حبان فلم يُوثِّقَه أحدٌ من المتقدمين، بل جهلهِ ابن معين ، والبزار، وأما ابن حجر فيظهرُ أنَّه تَبِعَ العجليَّ وابن حبان في توثيقهِ، مع أنَّ ابن حبانَ قد نَصَّ على أنَّه يُخْطِئ، والظَاهِرُ أنَّ ذلك راجعٌ إلى مسألةِ الاستحلافِ، حيثُ لم يتابعْ عليها بخلافِ أصلِ الحديثِ، فإن له شواهد كما ذكر ذلك الترمذي وغيره.[2]

وإذا استحضرنا ما سَبَقَ أنْ ذكرناهُ في المبحثِ الأولِ من كلام أبي حاتمٍ الرازي أنَّ الراويَ إذا روى عنه ثقةٌ من الثقات، ولم يَجْرَحْهُ أحدٌ فإنَّ ذلك ينفعهُ، فهذا مما يفيد في المسألةِ؛ وهو اعتبارُ أننا إذا لم نجد من قد جَرَحَهُ صراحةً، وإنما جَهَلَهُ بعضُ الأئمةِ، واستنكرَ البخاريُّ حديثهُ، وذلك ليس صريحاً في جَرحِهِ، فقد لا يكونُ السببُ منه، على أنَّ المزيَّ تعرَّضَ لقولِ البخاريِّ مما فُهِمَ منهُ أنه يذهب إلى توثيقه.

---

(1) المغني في الضعفاء (89/1).

(2) قال الترمذي في السنن (2 / 257) بعد أن ذكر له هذا الحديث: وفي الباب عن ابن مسعود ، وأبي الدرداء ، وأنسٍ ، وأبي أمامة ، ومعاذ ، وواثلة وأبي اليسر واسمه كعب بن عمرو.

وأما مَنْ حَسَّنَ حديثُهُ من الأئمةِ كالترمذيِّ وابنُ عديٍّ فهو مبلغُ اجتهادهم فيهِ، فإنَّ هذا الراوي يكونُ الحكمُ في حقِّه مما قد يتسعُ فيه الاجتهاد على اعتبار قلَّةِ مروياتهِ، ومعرفةِ دقَّةِ ضبطهِ أو عَدَمِهَا، وهو – في نظري – ممن يُستخارُ الله I في أمْرِهِ؛ لما ذُكِرَ من الحيثياتِ السابقةِ، والله I أعلمُ.

3 –بشر بن الوليد؛ صاحبُ أبي يوسف.

ذَكَرَهُ ابن أبي حاتمٍ في كتاب " الجرح والتعديل "، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال: روى عن أبى معشرٍ وعبد الرحمن بن أبي الزناد وأبي الأحوص، روى عنه موسى بن إسحاق الأنصاري.[1]

وكان من أصحاب أبي يوسف الفقهاءُ، وكان ابن عيينة يحيل إليه في الفتوى ويقول: التسليم للفقهاء سلامةٌ، وكان من العبَّادِ، وِرْدُهُ في اليوم والليلة مائتا ركعةٍ كانَ يلزمها بعد ما فَلَجَ وشَاخَ.[2]

وقد اختلفت فيه عباراتُ النقادِ بين التوثيق والتضعيف على النحو التالي:

أولاً: المُعَدِّلُوْنَ.

قال صالح بن محمد (جزرة)صدوقٌ إلا أنَّه من أصحاب الرأي، وقال مرة أخرى: صدوقٌ، ولكنه لا يعقلُ ما يُحدِّث به؛ كانَ قد خَرَّفَ.[3]

وذَكَرَهُ ابنُ حبانَ في الثقاتِ.[4]

---

(1) الجرح والتعديل (2 / 369).

(2) تاريخ بغداد (7 / 82) ، وميزان الاعتدال (2 / 40).

(3) تاريخ بغداد (7 / 83).

(4) (8 / 143).

وقال الدارقطني: ثِقَةٌ.(1)

وقال مسلمة (2): ثِقَةٌ، وكان ممن امتحن، وكان أحمد يثني عليه.(3)

وقال الذهبي : الإمام العلامة المحدِّث الصادق، قاضي العراق، أبو الوليد الكندي، الحنفي.......... إلى أن قال: وكان حسنَ المذهبِ، وله هفوةٌ لا تُزِيلُ صِدْقَهُ وَخَيْرَهُ إن شاء الله.(4)

وأشار له الحافظ في اللسان بـ (صح)وهي تعني عنده أنَّ العمل على توثيق ذلك الراوي.(5)

وقال الذهبي في حوادثِ ثمانٍ وثلاثينَ ومائتينِ: وفيها بشر بن الوليد الكندي القاضي، العلامةُ أبو الوليد ببغداد في ذي القعدة، وله سَبعٌ وتسعونَ سنةً تفقَّهَ على أبي يوسفَ، وسمعَ من مالكٍ وطبقته، ووَلِيَ قضاء مدينةَ المنصور، وكان مَحْمُوْدَ الأحكامِ كثيرَ العبادةِ والنوافلِ.(6)

---

(1) سؤالات السلمي للدارقطني (ص80) وانظر تاريخ بغداد (7 / 83).

(2) هو قاسم بن مسلمة الأندلسي صاحب كتاب الصلة يكثر الحافظ ابن حجر من النقل عنه في كتبه.

(3) لسان الميزان (2 / 35).

(4) سير أعلام النبلاء (10 / 673).

(5) نصَّ على ذلك الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (1 / 9) حيث قال: وقد وجدتُ له في أثناء الكتاب ما يصلحُ أن يكون في الخطبة ؛كقوله في ترجمة أبان العطار إذاكتبتُ (صح) أول الاسم فهي إشارةٌ إلى أنَّ العمل على توثيق ذلك الرجل. أهـ.

وهذه العبارة غير موجودة في ميزان الاعتدال.

(6) العِبَرُ في خَبَرِ مَنْ غَبَرَ (1 / 80).

وقال عنه التقيُّ الغزي: أحدُ أعلام الأئمة، المشهورين من علماء هذه الأمة...... حَدَّثَ طلحة بن محمد بن جعفر قال: لما عزل المأمونُ إسماعيل بن حمادٍ بن أبي حنيفة استقضى على مدينة المنصور أبا الوليد بشر بن الوليد الكندي، وكان بشر علماً من أعلام المسلمين، وكان عالماً، ديناً، خشناً (مهذب الحكم)، واسع الفقه، وهو صاحب أبي يوسف، ومن المقدمين عنده، وحَمَلَ الناسُ عنه من الفقه والمسائلِ ما لا يُمكنُ جَمْعُهُ.[1]

ثانياً: المُجَرِّحُـوْنَ.

قال الآجري : سالتُ أبا داودَ: قلتُ له: بشر بن الوليد ثِقَةٌ ؟ قال: لا.[2]

وقال ابن سعدٍ : بَقِيَ حتى كبرت سِنُّهُ؛ وتَكلَّم بالوقف فأمسك أصحاب الحديثُ عنه وتركوه.أهـ.[3]

والظاهرُ أنَّه قال ذلك للتغيُّر الذي أصابه، ولم يكن قبل كذلك.

وقال البرقاني: ليسَ هو من شرطِ الصحيحِ.[4]

وقال السليماني: منكرُ الحديثِ.[5]

وذَكَرَهُ الذهبي في المغني، وذكر فيه قول صالح جزرة[6].

(1) الطبقات السنية في تراجم الحنفية (1 / 191).

(2) سؤالات الآجري (2 / 286).

(3) الطبقات الكبرى (7 / 356).

(4) لسان الميزان (2 / 35).

(5) ميزان الاعتدال (2 / 40) ، والسليماني هو أحمد بن علي السليماني البيكندي أبو الفضل، وكتابه اسمه الضعفاء كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (269/3).

(6) المغني في الضعفاء (1 / 108).

والخلاصةُ:

أنَّ هذا الراوي ممن سكتَ عنه ابنُ أبي حاتمٍ في الجرحِ والتعديل، وقد اختلفَ فيه النُّقَّادُ كما نرى والذي يظهرُ أنَّ كلامَ مَن تكلَّمَ فيهِ لكونهِ قَالَ بالوقفِ في القرآنِ، أي لا هوَ مخلوقٌ ولا غيرَ مخلوقٍ، وهذا الرأيُّ إنما حَدَثَ لهُ بعد أنْ كَبُرَ وتَغَيَّرَ، ولذلك قال فيه صالح جزرةُ: لا يعقلُ ما يحدِّث به؛ كانَ قَدْ خَرِفَ.

فهذا يدلُّ على أنَّ هذا الرأيَ إنما طرأَ عليه بعدَ الخَرَفِ، وعلى هذا يكون حُكْمُهُ كغيرهِ من المختلطينَ تعاملُ روايتُهُ كروايتِهِمْ، مع العلم أنَّه لم يخرِّج له أحد من أصحاب الكتبِ الستةِ وهذا غريبٌ، والله I أعلم.

4–ثعلبة بن يزيد الحماني.

ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في "كتاب الجرح والتعديل "، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال: روى عن علي بن أبى طالب τ، روى عنه حبيب بن أبى ثابت وسلمة بن كهيل، سمعت أبي يقول ذلك. أهـ.(1)

وقال ابن سعدٍ : كان قليل الحديث.(2)

وقد اختلفت فيه عباراتُ النقادِ بين التوثيق والتضعيف على النحو التالي:

أولاً: المُعَدِّلُوْنَ.

قال النسائيُّ: ثِقَةٌ.(3)

وذَكَرَهُ ابن حبانَ في الثقات.(4)

وقال ابن عدي : ولم أرَ له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه، وأما سَمَاعُه

(1) الجرح والتعديل (2 / 463).
(2) الطبقات الكبرى (6 / 237).
(3) تهذيب التهذيب (2 / 23).
(4) انظر (4 / 98).

من عليٍّ ففيه نظرٌ كما قالَ البخاريُّ.[1]

وقال الحافظ ابن حجرٍ : كوفيٌ صدوقٌ شيعيٌ.[2]

ثانياً: المُجَرِّحُـوْنَ.

قال الإمام البخاريُّ : يُعَدُّ في الكوفيينَ؛ فيهِ نَظَرٌ؛ قال النبي ρ لعليٍّ (إنَّ الأمة ستغدرُ بِكَ)، ولا يتابعُ عليهِ.[3]

وذكره ابن حبان في المجروحينَ وقال: كان غَالِيَاً في التشيُّع، لا يحتجُّ

---

(1) الكامل لابن عدي (2 / 109).

(2) تقريب التهذيب (ص 134).

(3) التاريخ الكبير (2 / 174) وأخرجه ابن عساكر في تاريخ مدشق (447/42) من طريق ثعلبة به.

وورد في طبعة المستدرك للحاكم (153/3) رقم (4686) معلقاً عن حيان الأسدي عن علي به وأشار الحاكم إلى أنه صحيح، وكذلك أشار المحقق إلى أن الذهبي وافقه في تلخيص المستدرك.

وأخرجه الحارث في مسنده كما في زوائده للهيثمي (905/2) رقم (984): حدثنا عبد الرحمن بن زياد مولى بني هاشم ثنا هشيم عن إسماعيل بن سالم عن أبي إدريس الأودي عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن هذه الأمة ستغدر بك من بعدي) ومن طريق هشيم أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (216/11)،

قال البيهقي: فإن صح هذا فيحتمل أن يكون المراد به –والله أعلم –في خروج من خرج عليه في إمارته ثم في قتله ا.هـ نقل ذلك عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق (448/42) ولم أجده في كتب البيهقي. وعلى هذا تكون هاتان متابعتان لثعلبة فالحديث لا يقل عن الحسن إن شاء الله.

بأخباره التي يتفرد بها عن عليٍّ.[1]

وذَكَرَهُ العقيليُ في الضعفاء، وأوْرَدَ فيه قولَ البخاريِّ.[2]

وقال الذهبي : شيعيٌ غَالٍ.[3] وقال الهيثميُ : وَثَّقَهُ النسائيُ وفيه ضَعْفٌ.[4]

والخلاصةُ:

أنَّ هذا الراويَ ممن سكت عنه ابن أبي حاتمٍ في الجرح والتعديل، وقد اختلفت فيه عباراتُ النُّقَّادِ بين موثِّقٍ ومُجَرِّحٍ، والذي يظهرُ لي أنَّ تجريحَ من جَرَّحَهُ متَّجِهٌ إلى غُلُوهِ في التَّشَيُّعِ، أما من حيثُ الصَّدقِ في الروايةِ فهو صَدُوقٌ، أو بعبارة الحافظ ابن حجر : صدوقٌ شيعيٌ.

5– عمر بن الحكم بن ثوبان.

ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في كتابه " الجرح والتعديل "، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.[5]

وقد اختلفت فيه عباراتُ النقادِ بين التوثيق والتضعيف على النحو التالي:

أولاً: المُعَدِّلُوْنَ.

قال العجليُ : مدنيٌ تابعيٌ ثِقَةٌ.[6]

وقال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث صالحة [7]

---

(1) المجروحين (1 / 207).

(2) الضعفاء للعقيلي (1 / 178).

(3) ميزان الاعتدال (1 / 371).

(4) مجمع الزوائد (5 / 101).

(5) الجرح والتعديل (6 / 101).

(6) الثقات (2 / 164).

(7) الطبقات الكبرى (281/5).

وقال ابنُ حبانٍ : من متقني أهل مكة وصالحيهم، مات بها سنة سبعَ عشرةَ ومائةٍ.[1]

وقال في الثقاتِ: عمر بن الحكم بن ثوبان بن فطيون من أهل الحجاز، يروى عن أبي هريرة τ وعبد الله بن عمرو τ، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن أبي كثير مات سنة سبع عشرة ومائة وهو ابن ثمانين.[2]

وقال الذهبيُّ : وُثِّقَ.[3]

وقال الحافظ ابنُ حجرٍ : صدوقٌ.[4]

ثانياً: المُجَرِّحُـوْنَ.

قول البخاريُ : قال العقيلي: حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري قال: عمر بن الحكم بن ثوبان ذاهبُ الحديثِ.[5]

أَقُوْلُ: هكذا ذكر العقيليُ عن البخاري – رحمهما الله تعالى– والبخاريُّ قد ذكر ابن ثوبان في تاريخه وقال: الحجازي عن أبي هريرة τ وسمع أبا سلمة وعبد الله ابن عمرو ψ، سمع منه يحيى بن أبي كثير ويحيى بن سعيد.[6] ولم يذكر غير هذا.

كما أن الحافظين المزي وابن حجر لم يذكرا قول البخاري هذا، رغم حرصهما على استقصاء ما يقال في الراوي من أقوال.

(1) مشاهير علماء الأمصار (ص 83).

(2) الثقات (5 / 147).

(3) الكاشف (2 / 57).

(4) تقريب التهذيب (ص 411).

(5) الضعفاء للعقيلي (3 / 152).

(6) التاريخ الكبير (6 / 146).

وقد ذكر الباجيُ أنَّ البخاريَّ أخرجَ حديثه في صحيحه في كتاب الصوم عن يحيى بن أبي كثيرٍ عنه عن أبي هريرة τ.[1] ا.هـ

وقال المزي: استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في الأدب وروى له الباقون سوى الترمذي [2].

وقد أشار له في بداية الترجمة بـ (خت م د س ق) هي تعني أنَّ البخاريَّ أخرج له في التعاليق.

وقد أخرج البخاري لهذا الراوي في ثلاثة مواضع من صحيحه:

الأول: في باب الحجامة والقيء للصائم: وقال لي يحيى بن صالح: حدثنا معاويةُ بنُ سلامٍ، حدثنا يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان، سمع أبا هريرة τ يقول: إذا قَاءَ فلا يفطر إنما يخرج ولا يولج......................[3] وهي التي قصدها الباجي.

وهذه الصورة ليست من صور التعليق، بل متَّصلة لأنه قال (قال لي يحيى ابن صالح)، وهي صيغةُ اتصالٍ كما لا يخفى.

ولعلَّ هذا هو السرُّ في جَزْمِ الباجيِّ إخراجَ البخاريُّ حديثَهُ.

لكن ذكر الحافظ ابن حجر أن عادة البخاري الإتيان بهذه الصيغة في الموقوفات إذا أسندها [4] والله أعلم.

الثانية: في أبواب التهجد باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه بعد أن ذكر حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: يا عمرو لا تكن..الخ ثم قال:

---

(1) التعديل والتجريح (3 / 936).

(2) تهذيب الكمال (308/21).

(3) صحيح البخاري (2 / 684).

(4) فتح الباري (175/4).

وقال هشام حدثنا ابن أبي العشرين حدثنا الأوزاعي قال: حدثني يحيى عن عمر ابن الحكم بن ثوبان قال حدثني أبو سلمة مثله[1].

الثالثة: في كتاب الأحكام باب ما يكره من الحرص على الإمارة؛ فبعد أن ذكر حديث المقبري عن أبي هريرة: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إنكم ستحرصون على الإمارة وستكون ندامة يوم القيامة فنعم المرضعة وبئست الفاطمة)

وقال محمد بن بشار حدثنا عبد الله بن حمران حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة قوله[2].

فهل يسوغ بعد هذا كله أن يقول فيه الإمام البخاري هذا القول؟.

والخُـلاصَـةُ:

أنَّ هذا الراوي ممن سكت عنه ابنُ أبي حاتمٍ في الجرح والتعديل، وقد وُجِدَ فيه هذا الكلام، والذي يظهر أنَّ تجريح البخاريِّ ليسَ موجهاً لهذا الراوي؛ فيبعد أن يقول عنه: ذاهب الحديث –وهي من العبارات الشديدة في الجرح– ثم هو يخرجَ له في صحيحه سواء في التعاليق كما هو ظاهر أو في الاحتجاج على ما ذكر الباجي.

كما أن مسلماً قد احتج به في مواضع من صحيحه.

ولعلَّ هناك لَبْسَاً، وأنَّ المقصودَ ليس عمر بن الحكم بن ثوبان؛ وإنما المقصود عمر بن الحكم الهذلي، فقد قال فيه البخاريُّ هذا القولِ، والله Ψ أعلم.[3]

---

(1) صحيح البخاري (386/1).

(2) صحيح البخاري (2613/6).

(3) التاريخ الكبير (6 / 147).

وعليه فيكونُ هذا الراوي من العدول، والله I أعلم.

المطلبُ الثَّالِثِ:

مَنْ سَكَتَ عَنْهُمْ وَقَدْ نَصَّ الأَئِمةُ عَلَى أَنَّهُمْ مَجَاهِيْلٌ.

1- عبد ربه بن أبي يزيد؛ أو ابن يزيد.

ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في كتاب " الجرح والتعديل "، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.[1]

وقد قال عليُّ بن المديني: عبد ربه الذي روى عنه قتادةُ؛ مجهولٌ.[2]

وذَكَرَهُ ابنُ حبانَ في الثِّقاتِ، والظاهرُ أنَّ ذلكَ بناءً على قاعدتهِ المعروفةِ.[3].

وقال الذهبي: عبد ربه عن أبي عياض وعنه قتادة مجهول [4]

وقال الحافظ ابن حجر : مستورٌ. أهـ. وهي تعني مجهولُ الحالِ كما هو معلومٌ.[5]

2- عبد الله بن رقيم الكناني.

ويُقالُ ابن أبي الرقيم، ويقال ابن الأرقم، ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في كتاب

---

(1) الجرح والتعديل (6 / 41).

(2) تهذيب التهذيب (6 / 118).

(3) الثقات لابن حبان (7 / 154).

(4) الكاشف (619/1).

(5) تقريب التهذيب (ص 335).

"الجرح والتعديل"، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.[1]

وقال البخاريُّ: فيه نَظَرٌ، وقالَ النسائيُّ : لا أعرفه.[2]

وذَكَرَهُ الذهبي وقال عنه: قال ابن خراش: لم يروِ عنه إلا عبد الله بن شريك.[3] وقال الحافظ ابنُ حجرٍ: مجهولٌ.[4]

والخُلاصَةُ:

أنَّ هذا الرجلَ ممن سَكَتَ عنهم ابنُ أبي حاتمٍ ، وأكثرُ مَنْ ذَكَرَهُ ذَكَرَ أنَّهُ مَجْهُولٌ، والظاهرُ أنَّه مجهولُ الحالِ حيثُ أنَّه لم يروِ عنه إلا عبد الله بن شريك، والله I أعلم.

3-كلاب بن علي الحنفي.

ويُقالُ ثُمَامَةُ بن كلاب ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في كتاب " الجرح والتعديل " ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وقال: روى عن أبي سلمةَ يعنى ابن عبد الرحمن، روى عنه يحيى بن أبى كثير، سمعتُ أبي يقول ذلك.[5]

وقد نَصَّ ابنُ حَزِمٍ على كلاب بن علي، وثمامة بن كلاب كلاهما لا يُدْرَى مَنْ هُوَ.[6]

وذَكَرَ الذهبيُّ: كلابَ بن عليٍّ وقال عنه: ما رَوَى عنه سوى يحيى بن أبي

---

(1) الجرح والتعديل (5 / 54).
(2) تهذيب التهذيب (5 / 186).
(3) المغني في الضعفاء (1 / 338).
(4) تقريب التهذيب (ص 303).
(5) الجرح والتعديل (171/7).
(6) المحلى (514/7).

كثير.[1] وقال عنه: لا يُعْرَفُ.[2]

وقال الحافظ ابن حجر : كلاب بن علي الحنفي مجهولٌ من السادسة، ويُقالُ هو ثمامة بن كلاب.[3]

أَقُوْلُ: والظاهرُ من صنيع البخاري التفريق بينهما فقد ترجم لثمامة فقال: ثمامة بن كلاب سمع أبا سلمة عن عائشة قال النبي ρ: (لا تنبذوا التمر والزبيب جميعاً)[4].

قال لي عبد الله بن محمد: سمع أبا عامر العقدي: سمع علي بن المبارك، عن يحيى ابن أبي كثير. وقال ابن رجاء: حدثنا حرب، عن يحيى: حدثني ثمامة مثله.

وقال أبو داود: عن حرب، عن يحيى، عن كلاب بن علي، وكلاب وهم ههنا[5]، فكونه وهم رواية أبي داود بذكر كلاب بن علي يدل على أنهما مختلفان عنده، وهو الأظهر. وقد قال البيهقي: وثمامة بن كلاب هذا مجهول [6]، وذكره ابن حبان في الثقات كعادته[7].

وقال الحافظ ابن حجر: مقبول [8]. وكل هذا يدل على التغاير والله تعالى أعلم

(1) المغني في الضعفاء (533/2).

(2) ميزان الاعتدال (501/5)

(3) تقريب التهذيب (ص463).

(4) لم أقف عليه من حديث عائشة لكن أخرجه أحمد (526/2)، وابن حبان (201/12) رقم (5381). من حديث أبي هريرة وإسناده حسن كما أفاد المحقق.

(5) التاريخ الكبير (178/2).

(6) السنن الكبرى للبيهقي (303/8).

(7) الثقات (127/6).

(8) تقريب التهذيب (ص134).

الخلاصة: أن هذا الراوي ممن سكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقد ذكر الأئمة أنه مجهول وهو كذلك مجهول، والله الموفق.

4-كلاب بن على الجعفي.

ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، وقال روى عن منصور بن أبى سليمان روى عنه منصور بن المعتمر وعمرو بن ثابت سمعت أبى يقول ذلك. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً [1].

وذكر ابن حبان في الثقات: كلاب بن على العامري يروى عن سعيد بن جبير روى عنه عمرو بن ثابت ومنصور بن المعتمر وروايته عن جبير بن مطعم فيها انقطاع لأنه لم يره[2].

وذكره الذهبي في المغني، وذكر نسبه إلى بني عامر ثم قال: شيخ روى عنه منصور مجهول [3].

وكذا قال في ميزان الاعتدال، وقال: أراه الأول [4]ا.هـ

وقد ميز بينهما المزي في تهذيب الكمال، وتبعه الحافظ ابن حجر [5].

وقال في التقريب بعد ذكره للحنفي: كلاب بن علي العامري الجعفري

---

(1) الجرح والتعديل (171/7) وقد ذكر المحقق –رحمه الله– في الحاشية أنه في نسخة (س) الجعفري.

(2) الثقات (356/7).

(3) المغني في الضعفاء (533/2).

(4) (501/5)

(5) تهذيب الكمال (236/24)، وتهذيب التهذيب (405/8).

مجهول من السادسة أيضا تمييز[1].

وفي هذا إشارة إلى أنهما مختلفان.

والخلاصة: أن هذا الراوي ممن سكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقد ذكر الأئمة أنه مجهول، وأما توثيق ابن حبان له فهو على قاعدته فيما يبدو في توثيق المجاهيل، والله تعالى أعلم.

5-كثير بن كليب الجهني.

ذكره ابن أبي حاتم وقال: لأبيه صحبة روى عن أبيه، روى عنه ابنه عثيم ابن كثير بن كليب سمعت أبى يقول ذلك، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[2].

ونسبه البخاري إلى جده كليب [3].

وذهب ابن القطان إلى أن عثيم بن كليب، وأباه وجده مجهولون [4] ا.هـ

أقول: هذه مجازفة فقد نص ابن أبي حاتم، وغيره على أن لجده (كليب) صحبة.

وقال الذهبي في ترجمة ابنه: عثيم بن كثير بن كليب عن أبيه عن جده لا يدرى من هو ولا أبوه بحديث ألق عنك شعر الكفر واختتن [5].

---

(1) تقريب التهذيب (ص463).

(2) الجرح والتعديل (156/7).

(3) التاريخ الكبير (79/7).

(4) بيان الوهم والإيهام (43/3).

(5) المغني في الضعفاء (430/2). والحديث أخرجه أبو داود (151/1) رقم (356)، وأحمد (415/3) وقد حسنه الشيخ الألباني في تعليقه على سنن أبي داود.

وذكره الحسيني في الإكمال فقال: مجهول [1]، وأشار الحافظ ابن حجر إلى الاختلاف في حديثه[2].

وقال ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه: عثيم بن كليب وقيل ابن كثير بن كليب عن أبيه عن جده وهو الصواب وجده أبو كثير صحابي له أحاديث وعد عثيم هذا في الصحابة ولم أر لأبيه كثير ذكراً في الصحابة والله أعلم [3]ا.هـ

أقول: الذي عد لو ثبت أن عثيم بن كثير صحابي لكان أبوه كذلك صحابي لأنه حينئذ سيكون ابناً لصحابي وأباً لصحابي، فيبعد ألا يكون هو صحابي. لكن الواقع أن عثيم من أتباع التابعين كما جزم بذلك الحافظ ابن حجر في الإصابة وبين منشأ الخطأ في عد عثيم من الصحابة[4].

الخلاصة:

أن هذا الراوي ممن سكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يوجد من وثقه أو نص على جرحه، ومن ذكره من الأئمة نص على أنه مجهول وهو كذلك حيث أنه لم يرو عنه سوى ابنه عثيم، ولم يوثقه أحد، وهذه جهالة عين على اصطلاح بعض العلماء، والله تعالى أعلم.

---

(1) الإكمال (ص358).

(2) تعجيل المنفعة (ص348).

(3) توضيح المشتبه (188/6).

(4) الإصابة (266/5).

المطلب الرابع: من سكت عنهم وهم ضعفاء

(1) أبي بن عباس بن سهل بن سعد

ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل وقال: مدني روى عن أبيه عباس ابن سهل وعن أبى بكر بن محمد، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[1].

وقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير وقال: سمع منه زيد بن الحباب[2].

وأخرج له في الصحيح[3].

وقد قال ابن معين ابنا العباس أبي وعبد المهيمن ضعيفان[4].

وقال البخاري: ليس بالقوي [5] وقال النسائي: ليس بالقوي[6].

وقال ابن عدي: يكتب حديثه وهو فرد المتون والأسانيد[7].

قال الذهبي: قليل الرواية وغيره أمتن منه ضعفه ابن معين وغيره، وقال أحمد منكر الحديث وقواه الدارقطني[8].

أقول: قد ضعفه الدارقطني [9].

وقال في ميزان الاعتدال: ضعفه ابن معين، وقال أحمد بن حنبل: منكر

---

(1) الجرح والتعديل (290/2).

(2) التاريخ الكبير (40/2).

(3) صحيح البخاري (1049/3) رقم (2700) في كتاب الجهاد باب اسم الفرس والحمار.

(4) الضعفاء للعقيلي (16/1).

(5) تهذيب التهذيب (163/1).

(6) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص15) رقم الترجمة (23).

(7) الكامل (420/1).

(8) من تكلم فيه وهو موثق (ص34).

(9) الإلزامات والتتبع (ص203).

الحديث وقال النسائي والدولابي: ليس بالقوي[1].

وقال في الكاشف [2]: ضعفوه؛ وذكر قول أحمد وابن معين المتقدم ثم قال: وقد احتج البخاري به.

وقال الحافظ ابن حجر: فيه ضعف من السابعة ما له في البخاري غير حديث واحد [3].

وقد رام الإمام الذهبي تعديله عندما قال في " الميزان ": " أبي و إن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث [4] "

قال الشيخ الألباني: و في ذلك نظر عندي، فإن أبيا هذا و قد تفرد بهذا الحديث مجروح، و لم يوثقه أحد، بل كل من عرف كلامه فيه ضعفه، –وذكر كلام الأئمة فيه السابقين – ثم قال وأما قول الذهبي في " الميزان ": " قلت: أبي وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث ". فهذا مما لا وجه له عندي بعد ثبوت تضعيفه ممن ذكرنا من الأئمة، ولعله استأنس بتخريج البخاري له، و لا مستأنس له فيه، بعد تصريح البخاري نفسه بأنه ليس بالقوي، لاسيما و هو لم يخرج له إلا حديثا واحدا ليس فيه تحريم و لا تحليل، و لا كبير شيء، و إنما هو في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم، ولفظه كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللحيف ".

ومع ذلك فلم يتفرد به بل تابعه أخوه عبد المهيمن بن عباس عند ابن منده كما ذكر الحافظ في " الفتح" (6 / 44 – 45)وكأن الذهبي تراجع عن

(1) ميزان الاعتدال (208/1).

(2) (228/1).

(3) تقريب التهذيب (ص96).

(4) ميزان الاعتدال (208/1).

ذلك حين أورد أبيا هذا في " الضعفاء" وقال: " ضعفه ابن معين و قال أحمد: منكر الحديث "...[1]ا.هـ كلام الشيخ الألباني –رحمه الله–.

الخلاصة:

أن هذا الراوي ممن سكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقد وجد فيه الجرح من أئمة هذا الشأن، وأخرج له البخاري حديثاً واحداً وهو مما انتقده عليه الدارقطني، والحق أن هذا الراوي ضعيف فلم يوثقه أحد، بل على العكس من ذلك، فقد ضعفوه، وقد حاول الحافظ ابن حجر أن يعتذر عن إخراج الإمام البخاري له بأن أبياً لم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه أخوه عبد المهيمن ابن العباس لكن الحقيقة أن عبد المهيمن أضعف منه، فقد ضعفه جميع النقاد، ووصفه غير واحد بأنه منكر الحديث، ونص ابن معين على أن أبياً أقوم منه[2].

ولعل أفضل ما يتعذر به للبخاري هو ما ذكره الشيخ الألباني قبل قليل من أن البخاري لم يخرج له إلا حديثا واحدا ليس فيه تحريم و لا تحليل، ولا كبير شيء، و إنما هو في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم.. وقد سبق.

(2) عبد الأعلى بن أعين

روى عن يحي بن أبي كثير روى عنه عبيد الله بن موسى.

ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[3]. قال أبو زرعة الرازي: منكر الحديث ضعيف [4].

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (394/2).

(2) انظر تهذيب التهذيب (383/6).

(3) الجرح والتعديل (28/6).

(4) تفسير ابن أبي حاتم (267/12).

وقال أبو نعيم في الضعفاء: لا شيء [1].

وقال ابن حبان: يروي عن يحيى بن أبي كثير ما ليس من حديثه لا يجوز الاحتجاج به بحال[2]. وقال الدارقطني: ليس بثقة[3].

وقال العقيلي: جاء بأحاديث منكرة ليس منها شيء محفوظ[4].

وقال الذهبي: واه[5]. وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف[6].

الخلاصة: أن هذا الراوي ممن سكت عنه ابن أبي حاتم وقد وجد فيه الجرح من أئمة معتبرين فهو ضعيف.

(3) عمر بن رياح أبو حفص الضرير

ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[7].

وقد قال فيه عمرو بن علي الفلاس: دجال [8].

وقال النسائي: متروك الحديث [9].

وقال ابن حبان: ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل كتابة حديثه

---

(1) الضعفاء (ص109).

(2) المجروحين (156/2).

(3) تهذيب التهذيب (85/6).

(4) الضعفاء (60/3).

(5) الكاشف (610/1).

(6) تقريب التهذيب (ص331)

(7) الجرح والتعديل (108/6).

(8) التاريخ الكبير (156/6).

(9) الضعفاء والمتروكين (ص83).

إلا على جهة التعجب[1].

وقال ابن عدي: هو مولى ابن طاووس ويروي عن ابن طاووس بالبواطيل ما لا يتابعه أحد عليه والضعف بين على حديثه[2].

وقال الحاكم أبو أحمد ذاهب الحديث[3].

وقال الدراقطني: متروك [4].

وقال العقيلي: عن ابن طاووس، وهشام بن عروة، لا يتابع عليهما، ولا يعرفان إلا به[5].

وقال الذهبي: تركوه[6].

وقال الحافظ ابن رجب: ساقط الرواية[7].

وقال الحافظ ابن حجر : متروك وكذبه بعضهم[8].

والخلاصة:

أن هذا الراوي ممن سكت عنهم ابن أبي حاتم، وقد وجد الجرح فيه من هؤلاء الأئمة، فهو متروك على ما ذهبوا، والله تعالى أعلم.

(4) بكير بن شهاب الدامغاني الحنظلي

ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحاً ولا

(1) المجروحين (86/2).

(2) الكامل (51/5).

(3) تهذيب التهذيب (393/7).

(4) سنن الدارقطني (146/2).

(5) الضعفاء للعقيلي (160/3).

(6) الكاشف (60/2).

(7) فتح الباري لابن رجب (176/5).

(8) تقريب التهذيب (ص412).

تعديلاً[1].

وقد قال ابن عدي: منكر الحديث،.. هو قليل الرواية ولم أجد في المتقدمين فيه كلام ومقدار ما يرويه فيه نظر... وقال: إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[2]. وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين ونقل عن ابن عدي قوله: له أحاديث منكرة[3].

وقال الهيثمي: ضعيف [4].

وقال الحافظ ابن حجر: منكر الحديث[5]. ورمز له بـ (تمييز) إشارة إلى أنه ليس من رجال الكتب الستة.

الخلاصة: أن هذا الراوي ممن سكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقد وجد فيه التجريح من أئمة معتبرين فهو ضعيف.

(5) بشر بن عبيد أبو على الدارسى البصري

ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه لأحد من النقاد جرحاً ولا تعديلاً.[6]

وقد قال ابن عدي: منكر الحديث، وقال: هو بين الضعف أيضا ولم أجد للمتكلمين فيه كلاماً ومع ضعفه أقل جرما من بشر بن إبراهيم الأنصاري لأن

(1) الجرح والتعديل (404/2).
(2) الكامل (35/2).
(3) الضعفاء والمتروكين (151/1).
(4) مجمع الزوائد (168/7).
(5) تقريب التهذيب (ص127).
(6) الجرح والتعديل (362/2).

بشر بن إبراهيم إذا روى عن ثقات الأئمة أحاديث موضوعة يضعها عليهم! وبشر بن عبيد إذا روى إنما يروي عن ضعيف مثله أو مجهول أو محتمل أو يروي عمن يرويه عن أمثالهم.[1]

وذكره ابن حبان في الثقات. [2]

والظاهر أنه على قاعدته المشهورة في أن العدل من لم يعرف فيه الجرح، وقد عرف الجرح في هذا الراوي فخرج عن تلك القاعدة.

وقال الذهبي: كذبه الأزدي، وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الأئمة، بين الضعف جدا.[3]

وقال الهيثمي: ضعيف.[4]

وقال الحافظ ابن حجر: متروك[5]

وقال السخاوي: متروك [6]

وقال العجلوني : متروك.[7]وقال في موضع آخر بعد ذكره لحديث: سنده واه لأن فيه بشر بن عبيد كذاب.[8]

الخلاصة: أن هذا الراوي ممن سكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقد وجد فيه الجرح من أئمة معتبرين فهو متروك على أقل تقدير.

(1) الكامل (15/2).

(2) (141/8).

(3) ميزان الاعتدال (32/2).

(4) مجمع الزوائد (282/6).

(5) الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع (ص100).

(6) المقاصد الحسنة (ص405).

(7) كشف الخفاء ومزيل الإلباس (236/2) وفي (365/2).

(8) المصدر السابق (368/2).

خاتمة في نتائج البحث:

بعد أن يسر الله لي جمع هذا البحث المختصر يطيب لي أن أسجل بعض الفوائد والنتائج المستفادة منه ومن ذلك:

1- سكت ابن أبي حاتم عن عدد كبير من الرواة كانت الحاجة ماسة لمعرفة حالهم من حيث الجرح والتعديل.

2- اختلاف أنظار العلماء والباحثين حيال سكوت ابن أبي حاتم هل هو تعديل أو تجهيل أو أنه لا يفيد هذا ولا ذاك؛ ملخص ثلاثة أقوال لهم في ذلك.

3- الراجح أن من سكت عنهم ابن أبي حاتم ليسوا كلهم في درجة واحدة فمنهم الثقة، ومنهم المختلف فيه، ومنهم المجاهيل الذين لم يوجد فيهم جرح ولا تعديل، ومنهم الضعيف، فإعطاؤهم جميعاً حكماً واحداً ليس بصواب.

4- لابد من دراسة كل راو ممن سكت عنهم ابن أبي حاتم لمعرفة انتمائه لأي من الأقسام السابقة.

5- رأي الشيخ أبي غدة أن سكوت ابن أبي حاتم عن الراوي يعد تعديلاً ضمنياً ليس مطلقاً بل مقيد بحال الراوي الذي لم يوجد فيه جرح، ولم يوجد في مروياته ما يلمز به، وأن يكون ممن روى عنه ثقة من الثقات، وهذه القيود التي ذكرها لا تنطبق على جميع من سكت عنهم ابن أبي حاتم بل على بعضهم وعليه فلا ينبغي أن يعمم قوله على جميع المسكوت عنهم.

6- أرى أن جميع من سكت عنهم ابن أبي حاتم من المواضيع الجديرة بالدراسة ضمن أطروحات علمية (ماجستير أو دكتوراه) وذلك لحاجة المختصين لبيان أحوال هؤلاء الرواة، ولوجود المادة العلمية الكافية.

هذا ما بدا لي تسجيله من فوائد هي خاتمة هذا البحث المختصر أسأل الله العظيم أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل وأن يسددنا ويلهمنا الصواب إنه جواد كريم وصلى الله وسلم على نبينا وإمامنا محمد بن عبد الله عليه وعلى آله وصحبه أفضل صلاة وأتم تسليم.

ثبت المصادر

1. ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي: توضيح المشتبه. مؤسسة الرسالة. بيروت. 1993م. الطبعة الأولى. تحقيق محمد نعيم العرقسوسي.
2. أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، المصنف في الأحاديث والآثار. الناشر: مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة الأولى، 1409. تحقيق: كمال يوسف الحوت.
3. أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي: معرفة الثقات. مكتبة الدار المدينة المنورة. الطبعة الأولى 1405 هـ تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي.
4. أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الشهير بالدارقطني: الإلزانات والتتبع. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. الطبعة الثانية 1405هـ دراسة وتحقيق مقبل بن هادي الوادعي.
5. أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان الفاسي: بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. دار طيبة. الطبعة الأولى. 1418هـ. تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.
6. أبو بكر أحمد بن عمرو البزار: مسند البزار مؤسسة علوم القرآن بيروت/ المدينة الطبعة0 الأولى لعام 1409 تحقيق محفوظ الرحمن.
7. أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني: مصنف عبد الرزاق. الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة الثانية، 1403.تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

8. أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي: المصنف في الأحاديث والآثار. الناشر: مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة الأولى، 1409. تحقيق: كمال يوسف الحوت.

9. أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي: الضعفاء. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

10. أبو حاتم محمد بن حبان البستي: المجروحين. الناشر: دار الوعي – حلب. تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

11. أبو داود السجستاني: سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل. المجلس العلمي. الجامعة الإسلامية. الطبعة الأولى 1403هـ تحقيق محمد علي قاسم العمري.

12. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , ومحمد عبد الكبير البكري.

13. أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي: المعرفة والتاريخ. دار الكتب العلمية.بيروت 1419هـ. تحقيق خليل منصور.

14. أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي: السنن الكبرى. الناشر: مكتبة دار الباز – مكة المكرمة، 1414 – 1994. تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

15. أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي: الضعفاء والمتروكين. دار الوعي – حلب

16. أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني: الضعفاء. دار الثقافة – الدار البيضاء. الطبعة الأولى، 1405 – 1984. تحقيق: فاروق حمادة.

17. أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت

18. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الإصابة في تمييز الصحابة. الناشر: دار الجيل – بيروت. الطبعة الأولى، 1412. تحقيق: علي محمد البجاوي.

19. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي: الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.. الطبعة الأولى 1418هـ. تحقيق عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل شافعي.

20. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي: النكت على كتاب ابن الصلاح، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية. الطبعة الأولى 1404 هـ تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير.

21. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة الأولى. تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق.

22. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي: تقريب التهذيب. الناشر: دار الرشيد – سوريا. الطبعة الأولى، 1406 – 1986. تحقيق: محمد عوامة

23. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي: تهذيب التهذيب. الناشر: دار الفكر – بيروت. الطبعة الأولى، 1404 – 1984

24. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي: فتح الباري شرح صحيح البخاري. دار المعرفة – بيروت، 1379.

25. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي: لسان الميزان. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت. الطبعة الثالثة، 1406 –.1986 بعناية مجلس دائرة المعرف النظامية – الهند.

26. إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء: تفسير القرآن العظيم

27. إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط/ الثالثة 1352هـ

28. سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي: التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض. الطبعة الأولى، 1406 – 1986. تحقيق: د. أبو لبابة حسين.

29. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: المغني في الضعفاء. تحقيق نور الدين عتر.

30. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: تذكرة الحفاظ.

31. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة التاسعة عام 1413هـ. تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي.

32. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: معرفة من له رواية في الكتب الستة. الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية , مؤسسة علو – جدة. الطبعة الأولى، 1413 – 1992. تحقيق: محمد عوامة.

33. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق علي محمد البجاوي. دار الفكر. الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. الطبعة: الخامسة.

34. الطبعة الأولى، 1369. تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

35. عبد الرؤوف المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة الأولى، 1356.

36. عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي: الجرح والتعديل. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة الأولى، 1271 – 1952.

37. عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي: تفسير ابن أبي حاتم. المكتبة العصرية. صيدا. تحقيق أسعد محمد الطيب.

38. عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف: ضوابط الجرح والتعديل. الجامعة الإسلامية. الطبعة الأولى 1412هـ

39. عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني: الكامل في ضعفاء الرجال. الناشر: دار الفكر – بيروت. الطبعة الثالثة، 1409 – 1988. تحقيق: يحيى مختار غزاوي

40. عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي: نصب الراية لأحاديث الهداية، الناشر: دار الحديث – مصر، 1357، تحقيق: محمد يوسف البنوري.

41. علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري: المحلى. دار الآفاق الجديدة. بيروت. لجنة إحياء التراث العربي.

42. علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. الطبعة الأولى، 1404 – 1984. تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

43. علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي: سؤالات البرقاني للدارقطني. الناشر: كتب خانه جميلي – باكستان. الطبعة الأولى، 1404. تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

44. علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني: سنن الدارقطني. دار المعرفة – بيروت، 1386 – 1966. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.

45. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي: الجامع الصحيح المختصر. الناشر دار ابن كثير، اليمامة – بيروت. الطبعة الثالثة، 1407 – 1987. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق.

46. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي: التاريخ الكبير. الناشر: دار الفكر.تحقيق: السيد هاشم الندوي.

47. محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي. مشاهير علماء الأمصار. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، – 1959. تحقيق: م. فلايشهمر.

48. محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي: الثقات. الناشر: دار الفكر. الطبعة الأولى، 1395 – 1975. تحقيق: السيد شرف الدين أحمد

49. محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري. الطبقات الكبرى. الناشر: دار صادر – بيروت.

50. محمد بن عبد الباقي بن يوسف البرقاني شرح الزرقاني. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأول 1411هـ

51. محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي: سنن الترمذي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين

52. محمد ناصر الدين الألباني: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية – 1405 – 1985.

53. محمد ناصر الدين الألباني: السلسلة الصحيحة، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

54. محمد ناصر الدين الألباني: السلسلة الضعيفة. الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

55. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. الناشر: دار الفكر، بيروت – 1412 هـ

56. يحيى بن معين. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. مكتبة الدار. المدينة المنورة. الطبعة الأولى 1408هـ. تحقيق الدكتور. أحمد محمد نور سيف.

يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي: تهذيب الكمال. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة الأولى، 1400 – 1980. تحقيق: د. بشار عواد معروف.

فهرس الموضوعات